قياس أثر الصادرات علي النمو الاقتصادي
دراسة مقارنة بين مصر والجزائر وأثيوبيا

Measuring The impact of Exports on Economic Growth : A comparative Study Between Egypt, Algeria and Ethiopia

د/ محمد حسين حفني غانم

معهد العبور العالي للإدارة والحاسبات ونظم المعلومات
mhhg180@gmail.com

د/ محمد عبد الواحد إسماعيل حسن

عهد العبور العالي للإدارة والحاسبات ونظم المعلومات
dr_mohabdelwahed@yahoo.com

مجلة الدراسات التجارية المعاصرة

كلية التجارة – جامعة كفر الشيخ
المجلد السابع . العدد الثاني عشر- الجزء الثاني
يوليو 2021م

رابط المجـلة : https://csj.journals.ekb.eg

الملخص :

هدف البحث الي تحليل هيكل صادرات مصر والجزائر وأثيوبيا، وتحليل العلاقة بين الصادرات وبين النمو الاقتصادي في هذه الدول الثلاث، واعتمد البحث علي المنهج الاستقرائى والاستنباطي في الجانب النظري، واستخدم المنهج التحليلي عند تحليل البيانات، واستخدمت الأساليب الكمية لقياس العلاقة بين متغيرات الدراسة باستخدام برنامج **SPSS.**

وتبين من البحث صحة الفرض البحثي بوجود علاقة طردية بين الصادرات السلعية والخدمية وبين النمو الاقتصادي في الدول الثلاث، وإن كانت بدرجات مختلفة من دولة لأخري، وبذلك جاءت متفقة مع افتراضات النظرية الاقتصادية، كما جاءت العلاقة طردية بين درجة الانفتاح الاقتصادي وبين معدل النمو الاقتصادي، وجاءت العلاقة بين الواردات والنمو الاقتصادي في مصر غير متوافقة مع النظرية الاقتصادية، حيث كانت طردية، ويمكن تفسير ذلك بأن معظم واردات مصر لأغراض إنتاجية وليست استهلاكية، أما بالنسبة للجزائر وأثيوبيا فجاءت العلاقة عكسية بين الواردات وبين النمو الاقتصادي، وبذلك جاءت متفقة مع افتراضات النظرية الاقتصادية، وجاء الشكل الخطى هو الأفضل فى تمثيل العلاقة بين متغيرات الدراسة بالنسبة لمصر، بينما الشكل اللوغاريتمي جاء هو الأفضل فى تمثيل العلاقة بالنسبة للجزائر وأثيوبيا.

وأوصي البحث بضرورة زيادة الإهتمام بالصادرات عامة والصادرات غير السلعية خاصة، ويجب تنويع القاعدة الاقتصادية، والتركيز على القاعدة الصناعية والخدمية، وزيادة فاعلية المؤسسات المختصة بتطوير وتنمية الصادرات، وضرورة الاستقرار السياسي واستقرار السياسات الاقتصادية.

الكلمات الدالة: الصادرات، الواردات، الناتج المحلي، الإنفتاح الاقتصادي، الإنفاق العام.

Abstract :

The research aimed to analyze the structure of the exports of Egypt, Algeria and Ethiopia, and to analyze the relationship between exports and economic growth in these three countries, And that Using the SPSS statistical program..

The research revealed the validity of the research hypothesis that there is a direct relationship between commodity and service exports and economic growth in the three countries, albeit to different degrees from one country to another. The relationship between imports and economic growth in Egypt is not compatible with economic theory, as it was direct. This can be explained by the fact that most of Egypt's imports are for production purposes and not for consumption. As for Algeria and Ethiopia, the relationship between imports and economic growth was inverse, and thus came in agreement with the assumptions of economic theory The linear form was the best in representing the relationship between the study variables for Egypt, while the logarithmic form was the best in representing the relationship for Algeria and Ethiopia.

The research recommended the need to increase interest in exports in general and non-commodity exports in particular, and the economic base should be diversified, focus on the industrial and service base, increase the effectiveness of institutions specialized in the development and development of exports, and the need for political stability and the stability of economic policies.

Key words: Exports, imports, GDP, Economic openness, public Expenditure.

1- مقدمة:

تهتم جميع دول العالم علي حد سواء بالعلاقات الاقتصادية الدولية، لما ينتج عنها من إنتقال التكنولوجيا والمعرفة بين الدول، ومن ثم تؤثر علي جوانب التنمية الاقتصادية المختلفة، والمساهمة بفضل المنافسة في التأثير على أسعار السلع والخدمات، وبذلك تعتبر التجارة الخارجية من العوامل المؤدية إلى تنمية اقتصايات الدول علي حد سواء، فلا يمكن نمو اقتصاد الدولة بدون تطور تجارتها الخارجية، وحكومات الدول تسعى دائما الى تطوير صادراتها ودخول الأسواق العالمية، وقد اتخذت الحكومات سلسلة من الإجراءات تهدف إلى إصلاح هيكل التجارة الخارجية.

ويعد النمو الاقتصادى في الوقت الحالي من بين الأهداف الرئيسية التي تسعى جميع الدول إلى تحقيقه على حد سواء، إذ أنه لا يمكن حدوث عملية تنمية إقتصادية من دون تحقيق معدلات عالية ومستمره من النمو الإقتصادي. فمتوسط الدخل الحقيقي للفرد هو من بين أهم المؤشرات التي تفرق بين الدول، إذ بإرتفاعه يعطي دلالة على تحسين الوضع المعيشي للأفراد ورفاهيتهم. لهذا فالفوارق الحاصلة ما بين الدول المتقدمة والدول النامية في مستويات الرفاهية سببها هو الفجوة الواضح في مستويات الدخول بين هذه الدول؛ وترجع بالأساس إلى التدهور الواضح في الأنظمة الإنتاجية لهذه الدول وأساليبها الإنتاجية، وأيضا في جانب أخر الى النمو السكاني المتزايد، وفى ظل هذا الوضع لجأت العديد من الدول إلى التخصص في تصدير المواد الخام وفي غالب الأحيان التركيز على عدد محدود منها بغية الحصول على العملة الصعبة لمواجهة متطلباتها المتزايدة، تحدد الصادرات مصير العديد من الدول في حال عدم تنوعها واقتصارها على الصادرات التقليدية وخلوها من الصادرات المصنعة، وذلك الأمر يفرض على تلك الدول العمل وبسرعة على تنميه صادراتها وتنويعها والانتقال إلي تركيبة من الصادرات غير تقليدية[1].

واستخدم " Emery " في دراسته بيانات عن الناتج المحلي الحقيقي والصادرات وحساب المتحصلات الجارية سنويا في 50 دولة وذلك للفترة ما بين 1953 و 1963، كما استخلص نصيب الفرد من الدخل عن طريق إدخال أثر معدل النمو السكاني سنويا، وقد توصلت الدراسة إلى أن الارتباط بين الصادرات والنمو الاقتصادي قوي جداً بلغ 82%، كما توصلت الدراسة إلى أن كل زيادة في الصادرات بمعدل 2,5% يترتب عنها زيادة بمعدل 1% في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي[2].

([1]) ساميه سرحان، **آثر السياسة البيئية على القدرات التنافسية لصادرات الدول النامية: دراسة للآثار المتوقعة على تنافسية الصادرات الجزائرية**، رسالة ماجستير، (الجزائر: جامعة فرحات عباس ، 2011)، ص 43.

([2])محمود حسين وجدي، **نشاط التصدير والإنماء الاقتصادي البلدان النامية**، (الاسكندرية: دار الجامعات المصرية، 1993)، ص ص 92-93.

وتعتبر مصر والجزائر وأثيوبيا من الدول النامية التي تهيمن فيها المواد الأولية على النسبة الكبيرة من صادراتها، مما يجعل اقتصادها رهينا للأسواق الخارجيه وتقلبات أسعارها، وهو ما دفع هذه الدول إلي التفكير بمحاولة تنويع الصادرات، وخاصة الصادرات الصناعية والخدمية، في إطار الإنتقال إلى اقتصاد السوق.

2- مشكلة البحث:

مصر والجزائر وأثيوبيا من الدول النامية التي تعاني من الأحادية في التصدير، حيث تهيمن فيها المواد الأولية على النسبة الكبيرة من إجمالي الصادرات، مما يجعل اقتصادها رهينا للأسواق الخارجيه وتقلبات أسعارها، وهو ما دفع هذه الدول إلي التفكير بمحاولة تنويع الصادرات، وخاصة الصادرات الصناعية والخدمية، في إطار الإنتقال إلى اقتصاد السوق.

وعليه تتمثل مشكلة البحث في محاولة الإجابة عن **السؤال التالي:**

"هل توجد علاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي في مصر والجزائر وأثيوبيا؟".

3- أهداف البحث:

يسعي البحث الي تحقيق، **ما يلى:**

- تحليل هيكل صادرات مصر والجزائر وأثيوبيا.
- تحليل العلاقة بين الصادرات وبين النمو الاقتصادي في مصر والجزائر وأثيوبيا.

4- أهمية البحث:

تعد الصادرات هي المحرك الأساسي لأي اقتصاد، وعليه تأتى أهمية هذا البحث من الحاجة إلى تعميق المعرفة فى موضوع التجارة الخارجية، فضلا عن أن ثورة المعلومات وعصر التقنيات الحديثة ستغير كثيراً فى خريطة التجارة الخارجية.

ومع تزايد حاجات السكان من السلع الإستهلاكية وعدم قدرة القطاع الإنتاجى المحلى على تأمينها تم اللجوء الى الإستيراد، فكانت العامل الأهم الذى حتم على الدول النامية ضرورة السير فى نهج إستراتيجية لتنمية الصادرات من خلال مجموعة من الإجراءات التحفيزية لتنمية الصادرات.

وتلعب إستراتيجية تنمية الصادرات دورا بارزا فى زيادة التصدير التى تساعد على نمو الصناعات الموجهة للتصدير ورفع قدراتها التنظيمية والتقنية، بالشكل الذى

يؤدى الى استقرار مدخلاتها ونموها، لينعكس ذلك إيجابا على معدلات النمو الإقتصادى المحققة[1].

5- فروض البحث:

يقوم البحث علي اختبار صحة الفرضية **التالية:**

" توجد علاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي في مصر والجزائر وأثيوبيا".

6- حدود البحث:

أ- **الحدود المكانية**: تقتصر الدراسة محل هذا المقترح بالتطبيق على مصر والجزائر وأثيوبيا.

ب- الحدود الزمانية: تتناول هذه الدراسة الفترة من 2000 حتى 2018.

7- الدراسات السابقة:

الدراسة الأولي: (نهلة: 2016)[2]:

بعنوان: **"أثر التجارة الخارجية علي النمو الاقتصادي "دراسة مقارنة بين الصين ومصر":**

سعت الدراسة الي تحقيق مجموعة **الأهداف التالية:**

أ- تحليل هيكل التجارة الخارجية للصين ومصر فى ظل النظام الاقتصادى العالمى الجديد.

ب- تحليل العلاقة بين التجارة الخارجية وبين النمو الاقتصادي في الصين ومصر.

ج- التعرف على مدى استفادة الاقتصاد الصيني والمصري من الإجراءات التى اتبعتها الحكومة فى تنمية اقتصادها من خلال زيادة الصادرات، وعوامل الثروة، بدءاً من الإدارة الفعالة وتعبئة المدخرات وتنوع الأنشطة والكفاءات العلمية، وكذلك دخولها فى مجال التجارة الخارجية لتنافس النمور الآسيوية العملاقة فى ظل النظام العالمى الجديد.

د- التعرف علي أثر دخول الصين ومصر في تكتلات اقتصادية علي معدل نموهما الاقتصادي.

([1]) عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة**، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2009)، ص 65.

([2]) نهلة جلال محمود، **آثر التجارة الخارجية علي النمو الاقتصادي "دراسة مقارنة بين الصين ومصر"**، رسالة ماجستير، (جامعة الزقازيق: معهد الدراسات الأسيوية، 2016).

وتبين من الدراسة وجود أثر إيجابي للتجارة الخارجية علي النمو الاقتصادي في كل من الصين ومصر، وأوصت الدراسة بضرورة السعي لفتح أسواق جديدة عن طريق خلق مزايا نسبية للمنتجات، وضرورة زيادة نسبة السلع المصنعة في الصادرات والحد من تصدير المواد الخام.

الدراسة الثالثة: (حشمت عبد الحميد:2013)[1]:

بعنوان:**"دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة"**

هدفت هذه الدراسة للتعرف على دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر.وتم طرح إشكالية هذا الموضوع على النحو **الأتي**:

" كيف تساهم عملية تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر"؟

وأظهرت الدراسة أن تنمية الصادرات خارج المحروقات في الدول المصدرة للنفط عنصر أساسي داعم للنمو الاقتصادي لما له من آثار ايجابية على الميزان التجاري، ميزان المدفوعات وعلى الدخل الإجمالي.كما تشكل الصادرات المكون الرئيسي لحصيلة الدولة من العملة الصعبة.

وتحاول الجزائر كدولة نامية ومصدرة للنفط تنويع صادراتها وعدم الاعتماد على منتج واحد لتجنب آثار الأزمات الاقتصادية، وبالتالي العمل على ترقية الصادرات غير النفطية بواسطة اعتماد آليات تحرير التجارة الخارجية والمتمثلة في سعر الصرف، الاستثمار الأجنبي المباشر، آلية التكتل الاقتصادي والمناطق الحرة، الخوصصة، دعم القطاع الخاص والعمل على تخفيض القيود الجمركية والجبائية والإدارية على أنشطة المؤسسات المصدرة، بالإضافة إلى آليات تأهيل المؤسسات من حيث الجودة والتنافسية في الأسواق الأجنبية.

الدراسة الرابعة: (مصطفي بن ساحة:2011)[2]:

بعنوان:**""أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر" حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة":**

([1])حشمت عبد الحميد، **دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة** في الجزائر، رسالة ماجستير، (الجزائر: جامعة بسكرة، كلية الاقتصاد، 2013).

([2])مصطفى بن ساحة، **اثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر" حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، رسالة ماجستير، (الجزائر: المركز الجامعي بغرداية، معهد العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، 2011).

تم طرح إشكالية هذا الدراسة في **الأتي**: إلى أي مدى تسهم إستراتيجية تنمية الصادرات غير النفطية المعتمدة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق النمو الاقتصادي بالجزائر؟.

وتطرقت الدراسة إلى النمو الاقتصادي الذي يعتبر من أهم مؤشرات رفاهية المجتمع، بحيث تلعب الصادرات دورا أساسيا بوصفها محركا للنمو، وقد حددت هذه الدراسة حالة الجزائر والتي تعاني من الأحادية في التصدير بالنظر لكون أن ما يفوق 95 % من صادراتها عبارة عن النفط، لكن عملت الجزائر جاهدة لتنمية صادراتها غير النفطية من خلال العديد من الإجراءات، والتي تطرقت إليها الدراسة مثل إنشاء مؤسسات تعمل على المساعدة في ترقية الصادرات خارج المحروقات، كما شملت الدراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقدم الباحث نشأتها تم تطرق إلى تطور عددها في الجزائر من 1994 إلى 2009 وتوزيعها الجغرافي والدور الفعال الذي تلعبه، وبالتالي يمكن المراهنة عليها في تنمية الصادرات غير النفطية من خلال البرامج التي تعمل على تأهيلها وترقيتها لتحسين النمو الاقتصادي الجزائري.

الدراسة الخامسة: (خالد بن جلول:2006)[1]:

بعنوان: **"أثر ترقية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي" دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر"**

وتمثلت مشكلة الدراسة في **الأتي**: إلى أي مدى يمكن أن يتأثر النمو الاقتصادي للجزائر من جراء ترقية الصادرات خارج المحروقات؟.

وكما تطرقت إلى نظريات التجارة الخارجية وتطور السياسات التصديرية في الجزائر منذ الاستقلال إلى الوضع الحالي كما شمل الموضوع دراسة قياسية لمعرفة أثر ترقية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي، وذلك لبيان خصوصية الدور الذي تقوم به الصادرات خارج المحروقات في تحقيق النمو، خلال فترة 1970- 2006 باعتبار أن الجزائر من بين أهم الدول التي تسعى لرفع الأداء الاقتصادي لتحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع، كما يمثل هدف التنمية في الجزائر محورا رئيساً في خططها التنموية والسياسات الاقتصادية لاسيما في ظل وضعها الاقتصادي المتخلف.

([1])خالد بن جلول، **آثر ترقية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي" دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1970– 2006)**،رسالة ماجستير (الجزائر: جامعة، 2006).

الدراسة السادسة: (عابد العبدلى:2005)[1]:

بعنوان:"تقدير أثر الصادرات على النمو الاقتصادى فى الدول الاسلامية : دراسة تحليلية قياسية"

وهدفت هذه الدراسة الى تقدير اثر حجم الصادرت علىالنمو الاقتصادي فى الدول الإسلامية أعضاء منظمة المؤتمر الاسلامى. ولتحقيق ذلك تم تقدير نموذج قياسى تضمن ثلاثة متغيرت: متغير تابع وهو الناتج المحلى الاجمالى **GDP**، ممثلاً للنمو الاقتصادي، ومتغيرين مفسرين **هما**: الصادرات والاستثمار، واتبعت الدراسة منهجين فى تقدير النموذج، **الأول**: التقدير الفردى لكل دولة خلال الفترة (1960-2001)، **والثانى**: التقدير الجمعى أو المدمج، والذى كانت نتائجه أفضل فى التقدير من المنهج الأول.

وتوصلت الدراسة الى معنوية كل من الصادرات والاستثمار كمفسرين للنمو الاقتصادى فى الدول الاسلامية، كما اتضح ان هناك فروقا جوهرية بين مجموعات الدول الاسلامية (البترولية، والاقل دخلاً، ومتوسطة الدخل)، ففى مجموعة الدول الاسلامية البترولية ظهر متغير الصادرات أكثر أهمية من متغير الاستثمار فى التأثير على النمو الاقتصادى، بينما فى مجموعة الدول الاسلامية الأقل دخلاً ومتوسطة الدخل، ظهر متغير الاستثمار أكثر أهمية من متغير الصادرات

الدراسة الخامسة: (ثريا صديق:2004)[2]:

بعنوان:"العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي تجربة المملكة العربية السعودية والسودان":

وهدفت هذه الدراسة إلى مناقشة الدور الذي تلعبه التجارة الخارجية بالخصوص في الدول النامية، من خلال تحفيزها للقطاع الإنتاجي لتوفير الحاجات الأساسية للسكان وتحقيق معدلات نمو مرتفعة. كما ركزت الدراسة على الصادرات التي يمكن أن تكون كمحرك رئيسي للنمو، ليس فقط من خلال ما تتيحه من نقد أجنبي بل حتى من خلال نقل وتوطين التقنية. كما ركزت الدراسة على ضرورة تعزيز التجارة الخارجية فيما بين الدول العربية، وتتمحور الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة حول أي من استراتيجيات التجارة الخارجية أنسب للدول محل الدراسة، هل إستراتيجية تشجيع الصادرات أم إستراتيجية إحلال الواردات، خاصة وان كلا الدولتين محل الدراسة تعانيان من عدم تنوع صادراتهما؟.

---

[1]عابد ابن عابد العبدلى ، تقدير أثر الصادرات على النمو الاقتصادى فى الدول الاسلامية : دراسة تحليلية قياسية، **مركز صالح عبدالله كامل للاقتصاد الإسلامي بجامعة الأزهر، السنة التاسعة، عدد (27)، 2005.**

[2]ثريا حسن صديق، **العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي تجربة المملكة العربية السعودية وجمهورية السودان (دراسة قياسية)، رسالة ماجستير، (**جامعة الملك سعود: كلية العلوم الادارية، 2004).

وخلصت الدراسة بأن المملكة العربية السعودية تعتمد وبشكل كبير على الصادرات النفطية، وهي من أهم العوامل المحددة للنمو الاقتصادي بها، وهو ما يجعلها عرضة لتقلبات أسعار هذه المادة. فيما يعد القطاع الزراعي أهم قطاعات الاقتصاد السوداني، لكن ضعف مردودية وظروف التجارة الخارجية تسهم في ضعف المحصلات من العملة الأجنبية لمجابهة الاستيراد الذي يشكل نسبة عالية من الناتج المحلي الإجمالي. لذلك لجأت كل دولة لتطبيق سياسة تهدف إلى تنمية الصادرات بعد فشل سياسة إحلال الواردات. كما تتمتع المملكة العربية السعودية بحظ وافر في إمكانية نجاح إستراتيجية النمو القائم على التصدير، خاصة المرونة النسبية للطلب الأجنبي على سلعها وامتلاكها لبعض الميزات النسبية على المدى الطويل، هذا على العكس في دولة السودان

واختص الجانب التطبيقي لهذه الدراسة بإجراء بعض الاختبارات الإحصائية مثل اختبار العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي عن طريقة استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات.

الدراسة السادسة: (وصاف سعيدي:2004)[1]:

بعنوان:"أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في البلدان النامية الحوافز والعوائق"

وفي هذه الدراسة تمت الإشارة إلى الإستراتيجية التنموية قبل الصدمة النفطية في عام 1986، كانت السبب في تبني العديد من الدول النامية لإستراتيجية التصنيع من اجل النمو بغية تنمية الصادرات غير النفطية. وأوضحت الدراسة علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي بالنسبة للدول النامية، ودورها في معالجة الاختلالات الهيكلية في اقتصادياتها. كما ناقشت الدراسة نظام الحوافز المطبق في الدول النامية ومدى فاعليته في تشجيع وتنمية الصادرات غير التقليدية. كما تطرقت الدراسة إلى بحث نظام تمويل الصادرات وسياسات سعر الصرف ودورهما في تنمية الصادرات.

وخلصت الدراسة إلى أن نظام الحوافز ساهم في خلق منتجات ذات جودة وسعر مناسبين يمكنان من دخول السوق الدولي. إضافة إلى هذا ناقشت الدراسة إستراتيجية تنمية الصادرات في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية والتكتلات الاقتصادية التي تسيطر على العلاقات التجارية الدولية. وقد خلصت الدراسة إلى أن للبيئة الدولية تأثير على محاولة إتباع إستراتيجية لتنمية الصادرات وسلبيات ذلك على المؤسسات الناشئة. كما توصلت الدراسة إلى أن الأساليب المتبعة في تسويق التصدير والتي تعتمد على أسلوب التصدير المباشر، تعد من بين أسباب تدني قيمة الصادرات غير النفطية للجزائر، كما أشارت الدراسة إلى أن هناك قطاعات واعدة في مجال التصدير خارج

([1])وصاف سعيدي، **أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في البلدان النامية الحوافز والعوائق**، رسالة دكتوراه، (جامعة الأغواط: كلية الاقتصاد، 2004).

النفط في الجزائر، يأتي على رأسها القطاع الفلاحي ثم يليه القطاع السياحي وبعض الصناعات البتروكيماوية.

الدراسة السابعة: (وصاف سعيدي:2002)[1]:

بعنوان:**"المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنمية الصادرات مع الإشارة إلى حالة الجزائر":**

الدراسة عبارة عن مداخلة ضمن الملتقى الوطني الأول حول "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية"، تطرقت إلى علاقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعملية التصدير، من خلال إبراز علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي، وسرد بعض الدراسات التي اختصت بالبحث في هذه العلاقة، ثم أبرزت الدراسة المتغيرات وظروف البيئة الدولية والتي أثرت على عملية التصدير في الدول النامية، ثم تناولت الدراسة المستويات السابقة لصادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث أوضحت الدراسة بأنها كانت نسب منخفضة وتساهم نسبة ضئيلة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذه الصادرات في بعض الدول النامية، ثم أوردت الدراسة جملة الحوافز الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التصدير، كالتسهيلات المالية والتأمين ضد مخاطر التصدير.. الخ. ومن جانب آخر فقد أشارت الدراسة إلى حالة الجزائر من خلال عرض واقع الصادرات الجزائرية من منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التسعينات، وكيف أن هذه النسبة آخذة في التطور بالرغم من ضئالتها مقارنة بإجمالي الصادرات. ثم عرضت الدراسة إستراتيجية الجزائر في تنمية الصادرات وأهم مرتكزاتها، حيث ركزت على الجانب الذي يستهدف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دون غيرها من المؤسسات.

الدراسة الثامنة: (عبد الله بن سليمان السكران، (2001)[2]:

بعنوان:**"علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي (1970-1999)":**

هدفت هذه الدراسة إلى مناقشة إشكالية إلى أي مدى يؤثر اختيار خيار التصنيع الموجه نحو الخارج لدول مجلس التعاون الخليجي على النمو الاقتصادي في المدى القصير والطويل؟، ولقد تطرقت الدراسة إلى العلاقة بين التجارة الدولية – بالأخص الصادرات والنمو الاقتصادي، وحقيقة أن التجارة تفيد معظم الدول النامية، كما استدلت بالتجربة

([1])وصاف سعيدي، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنمية الصادرات مع الإشارة إلى حالة الجزائر** ، رسالة ماجستير، (جامعة الأغواط: كلية الاقتصاد، 2002).

([2])عبد الله بن سليمان السكران، **علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليج العربي (1970 – 1999)**، رسالة ماجستير، (جامعة الملك سعود: كلية الدراسات العليا، 201).

اليابانية وتجربة دول شرق آسيا لبرهنة أن الإنتاج من أجل التصدير يقود إلى كفاءة عالية في استخدام الموارد، كما اختبرت الدراسة في جزءها التطبيقي بعد أن استعرضت واقع اقتصاديات مجلس التعاون الخليجي مدى تأثير خيار التصنيع الموجه نحو الخارج لدول المجلس على النمو الاقتصادي في المدى الطويل والقصير.

وخلصت إلى أن هناك علاقة تبادلية بين نمو الصادرات والنمو الاقتصادي في الأجل القصير لدول المجلس، بمعنى أن التغير في الصادرات يؤدي إلى التغير في النمو الاقتصادي. أما في الأجل الطويل فهناك أيضا علاقة تبادلية في دول البحرين والسعودية وعمان والكويت، أما في الإمارات وقطر فان نمو الصادرات يسبب النمو الاقتصادي فقط بالأجل الطويل، بينما لا يسبب النمو الاقتصادي نمو الصادرات، وتدل هذه النتائج على اعتماد دول المجلس على الخارج وإن كانت بدرجات متفاوتة.

الدراسة التاسعة: (DODARO:1991)[1]:

بعنوان:(**Comparative Advantage,Trade and Growth", World Development):**

قامت بدراسة العلاقة بين مستوى التنمية في البلد (يعبر عنها بمعدل دخل الفرد وحصته من الناتج القومي)، وبين تركيبة الصادرات وكذلك العلاقة بين تركيبة الصادرات والنمو الاقتصادي، كما أنه انتقد البنك الدولي لأنه يعتبر أن سياسة تشجيع الصادرات هي من أفضل السياسات التي يجب أن تتبناها الدول النامية مع إدراكه للمسألة الجدلية في **السؤال التالي**: هل يؤدي التوجه الخارجي إلى أداء اقتصادي أفضل؟ أو هل يمهد الأداء الاقتصادي المتميز الطريق أمام التوجه الخارجي؟ ومن أهم نتائج الدراسة أن مستوى التنمية يعدّ عاملاً مهماً جداً لمستوى التصنيع والصادرات وأن تركيبة الصادرات تؤثر في النمو الاقتصادي.

الدراسة العاشرة: (Jin and Yu: 1996)[2]:

بعنوان:**(Export-Led growth and the US Economy Another Look):**

طبقت الدراسة على الولايات المتحدة، استخدمت الدراسة طريقة المربعات الصغرى في تحليل الانحدار الذي يفترض انعدام وجود علاقة ارتباط تسلسل ذاتي بين قيمه في بياناته، وخرجت الدراسة بنتيجة مفادها أن نمو الاقتصاد الأمريكي لا يعتمد على نمو صادراته، ومن يتتبع نمو الاقتصاد الأمريكي خلال أكثر من عقدين مضت، يجد أن من أسباب النمو الاقتصادي الأمريكي هي الثورة التكنولوجية والمعلوماتية، وما صاحبها من اتساع

([1])DODARO,1991,"**Comparative Advantage,Trade and Growth", World Development**".

([2])Jin and Yu, 1996, "**Export–Led growth and the US Economy Another Look**".

القاعدة الصناعية لهذين القطاعين مما زاد من معدل تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى أمريكا والتي بلغت نحو 900 تريليون دولار حتى بداية عام2006.

الدراسة الحادية عشر: (Marin: 1992)[1]:

بعنوان: **(The Export-Led Hypothesis Valid for Industrialized Countries?):**

قدرت الدراسة العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي(**GDP**) أو معدل النمو الاقتصادي كمتغير تابع، والصادرات كمتغير مستقل، وأظهرت الدراسة أن الصادرات كانت عامل محفز للنمو الاقتصادي. وكما توجدعلاقة ايجابية بين الصادرات وبين النمو الاقتصادي.

الفجوة البحثية:

تناولت الدراسات السابقة إما التجارة الخارجية أو الصادرات بصفة عامة، ولكن لم تتناول أي منها أثر مكونات الصادرات (الصادرات السلعية والخدمية وصادرات السلع المصنعة والتكنولوجيا المتقدمة، وكذلك درجة الإنفتاح الاقتصادي) علي معدل النمو الاقتصادي في مصر، وهذا ما سوف يتناوله هذا البحث.

8- منهج البحث:

ارتكز منهج البحث على جانبين، **هما**:

الأول: استخدم الباحثان المنهج الاستقرائى الذى يتم من خلاله تجميع البيانات اللازمة عن البحث مستعينا فى ذلك بمجموعة من المراجع العربية والأجنبية.

([1])Marin, 1992," **the Export-Led Hypothesis Valid for Industrialized Countries?**".

الثانى: الجانب التطبيقى:

استخدام الباحثان المنهج التحليلي لتحليل البيانات، كما تم استخدام الأساليب الكمية لقياس العلاقة بين متغيرات الدراسة، وذلك باستخدام **برنامج SPSS.**

صياغة النموذج الرياضي:

تشتمل متغيرات الدراسة على متغيرات مستقلة ومتغير تابع، **كالآتى**:

$$Y_{Eg}/Y_{AL}/Y_{Eth} = a_0 + a_1X_1 + a_2x_2 + a_3X_3 + a_4x_4$$

- **المتغير التابع:**

$Y_{Eg}/Y_{AL}/Y_{Eth}$: معدل النمو الاقتصادي في مصر والجزائر وأثيوبيا.

- **المتغرات المستقلة:**

Eg_1 / AL_1/ Eth_1: الصادرات السلعية ، في مصر والجزائر وأثيوبيا **(X_1)**

Eg_2 / AL_2/ Eth_2: الصادرات الخدمية ، في مصر والجزائر وأثيوبيا **(X_2)**

Eg_3 / AL_3/ Eth_3: الواردات ، في مصر والجزائر وأثيوبيا **(X_3)**

Eg_4 / AL_4/ Eth_4: درجة الانفتاح الاقتصادي = [(الصادرات+ الواردات) ÷ إجمالي الناتج المحلي] * 100 ، في مصر والجزائر وأثيوبيا **(X_4)**

ويرجع التأصيل النظري لاستخدام متغيرات هذا النموذج في النظرية الاقتصادية، **كما يلي:**

- الصادرات السلعية، أن تكون العلاقة طردية بينها وبين معدل النمو الاقتصادي.
- الصادرات الخدمية، أن تكون العلاقة طردية بينها وبين معدل النمو الاقتصادي.
- الواردات، أن تكون العلاقة عكسية بينها وبين معدل النمو الاقتصادي
- درجة الانفتاح الاقتصادي = [(الصادرات+ الواردات) ÷ إجمالي الناتج المحلي] X 100، أن تكون العلاقة طردية بينها وبين معدل النمو الاقتصادي.

9- خطة البحث:

تم تناول هذا البحث، من خلال **النقاط التالية**:

- استراتيجية تنمية الصادرات.

- بعض التجارب الدولية في تنمية الصادات.
- أهم الاستراتيجيات التصديرية من أجل رفع معدل النمو الاقتصادي.
- دور التصدير في تدفق الاستثمارات الأجنبية.
- تحليل أهمية الصادرات للاقتصاد المصري والجزائري والأثيوبي.
- قياس أثر الصادرات علي النمو الاقتصادي في مصر والجزائر وأثيوبيا.

أولاً- استراتيجية تنمية الصادرات:

معظم الدول ذات الدخل المنخفض تنتهج إستراتيجية إحلال الواردات، أما الدول صاحبة الدخل المرتفعة فهى تتجه نحو السوق العالمى وتنتهج إستراتيجية تنمية الصادرات، ويتفق هذا مع التفسير الذى يشير الى أن الصادرات تؤثر بطريقة مباشرة وغير مباشرة على التنمية الإقتصادية، لكونها توجد زيادة فى الطلب الكلى كما تعد منبعا حيويا لعملية التراكم الرأسمالى على المستوى الوطنى من خلال ما تحققه هذه الصادرات من موارد للنقد الاجنبى، لهذا يلاحظ أن العديد من الدول تعمل على تسطير إستراتيجية لتنمية الصادرات بغرض تنويعها والابتعاد عن الأحادية فى الصادرات التقليدية[1].

وتعددت مفاهيم استراتيجية تنمية الصادرات، **وأهمها**:

المفهوم الأول: أنها تنفيذ مجموعة من الإجراءات المختلفة على مستوى الدولة، بهدف التأثير على كمية وقيمة صادراتها، بما يؤدى الى زيادة القدرة التنافسية للمنتجات المحلية فى الأسواق العالمية[2].

المفهوم الثاني: يعرفها كروجر **Krouger 1981** " بأنها مجموعة من الإجراءات والوسائل المختلفة التى يتم إتباعها لتحفيز جميع السلع المصدرة دون اقتصار على سلعة واحدة "[3].

- محاور استراتيجية تنمية الصادرات[4]:

تنطوى استراتيجية تنمية الصادرات على جملة من المعالم الأساسية تشكل محاور وأساسيات الاستراتيجية، والتى تعمل على تسهيل الوصول الى الأهداف المرجوة منها.

([1]) مولاى عبد القادر، **التصدير كإستراتيجية لتحقيق التنمية الإقتصادية – دراسة حالة الجزائر**، رسالة ماجستير، (جامعة الجزائر: كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، 2007)، ص ص 20-21 .

([2]) محمود حامد محمود عبد الرازق، **تكنولوجيا المعلومات وزيادة الصادرات ودعم التنمية الصناعية**، (القاهرة: مكتبة الحرية للنشر والتوزيع ، 2006)، ص 34 .

([3]) **المرجع السابق**، ص 34.

([4]) مصطفي بن ساحة، **أثر تنمية الصادرات غير النفطية علي النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، رسالة ماجستير، (الجزائر: المركز الجامعي بغرداية، معهد العلوم االقتصادية والتجارية، 2011)، ص ص 90-96.

1- محاور استراتيجية تنمية الصادرات:

أهم الإجراءات التى تعتمد عليها إستراتيجية تنمية الصادرات، والمجالات الأساسية التى ينبغى التأثير والعمل عليا بهدف الوصول الى تنمية الصادرات. كما نجد أنه لا يوجد نموذج موحد صالح للتنفيذ فى كامل الدول، نظراً لاختلاف الظروف الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والثقافية للدوليمكن الإشارة لهذه المحاور التى تركز عليها استراتيجية تنمية الصادرات في **الآتى** :

أ- الإطار المؤسسى:

إذ ترتكز إستراتيجية تنمية الصادرات على ضرورة إيجاد مجموعة من المؤسسات التى تخدم وتسهل عملية التصدير، وتأخذ على عاتقها إيجاد الحلول لمختلف العراقيل التى تعترض العملية التصديرية، سواء ما تتعلق منها بترويج الصادرات، أو المنتجات الموجهة للتصدير، أو ما يتعلق بتمويل الصادرات، أو ما يرتبط بتبادل المعلومات التجارية وإقامة المعارض والتعريف بالمنتج المحلى فى المحافل الدولية .. إلخ.

ب- جودة المنتج:

تعد جودة المنتج محورا هاما من بين المحاور التى ترتكز عليها استراتيجية تنمية الصادرات، ويتمثل ذلك من خلال إقامة نظم فحص السلع التى يتم تصديرها من أجل ضمان الجودة المناسبة للأسواق الخارجية، ثم الحفاظ على سمعة المنتج من خلال وضع نظام للجودة أو إقامة ندوات داخلية ومعارض ترويج لجودة السلع وجودة التصميم.

ج – إيجاد سياسة تمويلية وائتمانية ناجحة لتغطية الصادرات الصناعية:

تساهم عملية توفير التمويل اللازم للصادرات بشكل بارز فى تحفيز الصادرات، من خلال **الآتى**:

- التسهيلات التى تمنح للمصدرين سواءا فى المراحل السابقة أو اللاحقة لشحن البضائع
- خفض تكلفة تمويل الصادرات.
- اعفاء المصدرين من الرسوم البنكية المرتبطة بعمليات التصدير.
- تمويل الاستثمارات الأجنبية فى الدول، مع التركيز على تمويل بعض الصادرات ذات الأهمية الكبرى وتشجيع الاقتراض بسعر فائدة منخفض أو بدون فوائد أحيانا.

د- تأمين الصادرات:

يتم ذلك بإنشاء نظام تأمين على الصادرات لتعويض الخسائر المحتمل تحققها من جراء العملية التصديرية، لاسيما نظام تأمين اعتمادات التصدير، وتقلبات سعر الصرف وضمانات التصدير.

هـ- إنشاء المناطق الحرة والمناطق التصديرية:

والهدف من إنشاء هذه المناطق فى إطار استراتيجية تنمية الصادرات هو جذب الاستثمارات الموجهة للتصدير والعمل على توفير الخدمات الأساسية التى تحتاجها هذه الصناعات بأسعار

مدعمة، وكذا تحديد مستويات الأجور بما لايؤدى الى إرتفاع تكاليف الإنتاج.

و – تشجيع الإستيراد وتسهيله بهدف إعادة التصدير:

يكون ذلك عن طريق تسهيل وتبسيط إجراءات التموين بالسلع الوسيطية التى تدخل فى إنتاج السلع الموجهة للتصدير، وكذا تخفيض تكاليف الحصول على بعض هذه المدخلات، أو يكون ذلك عن طريق نظام إعادة التموين بالإعفاء والذى هو من الأنظمة الجمركية الإقتصادية.

ثانياً- بعض التجارب الدولية فى تنمية الصادرات:

لابد وأن يتم الإشارة الى تلك الدول الحديثة التصنيع والتى برزت سنوات السبعينات، حيث اتجهت هذه الدول الى نهج التصنيع وتوجه نحو التصدير، وأهم التجارب الدولية فى تنمية الصادرات:

التجربة الأولي: تجربة كوريا الجنوبية:

إن المتفحص للتجربة الكورية الجنوبية فى مجال التصنيع، يلاحظ أنه ومنذ استقلالها سنة 1984 وحتى الوقت الحالى، قد شهدت تحولات عميقة وجذرية، بحيث انتقلت من الاعتماد على استراتيجية إحلال الواردات فى الخمسينات من القرن العشرين الى الإعتماد على استراتيجية تنمية الصادرات أى الإنتاج من أجل التصدير فى الستينات من نفس القرن[1].

ويعود الفضل فى تبنى هذه الإستراتيجية الى الجنرال " بارك شونغ هى " والذى بعد توليه مقاليد الحكم فى كوريا سنة 1961، أسند المهام الى الحكومة الجديدة بوضع

(1) الوليد ميساوي قسوم، **دراسة اقتصادية وقياسية للصادرات الصناعية في الجزائر مع أخذ الفترة (1978-2006)**، رسالة ماجستير، (الجزائر: جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2008)، ص23.

خطة فعالة تعطى الأهمية القصوى لتشجيع الصادرات والتى من خلالها أيضا يتم معالجة أمرين إثنين، **هما**:

- القيود الداخلية المتمثلة فى نقص الموارد الأولية، الطاقة وضيق السوق المحلى، بحيث تفرض هذه النذرة ضرورة التحلى بالعقلانية وكذا ضرورة التوزيع الفعال للموارد المتاحة.
- الضغط المفروض من طرف الولايات المتحدة للقيام ببعض التنازلات السياسية مقابل المساعدات المالية.

وكانت كوريا الجنوبية فى الخمسينات من القرن الماضى تعتبر من أفقر الدول الأسيوية، حيث تتلقى ما نسبته 10% من قيمة ناتجها المحلى الإجمالى كمساعدات، ويتراوح معدل الإدخار المحلى فيها ما بين 02% الى 03% من ناتجها المحلى، إضافة الى تسجيل التضخم لمعدلات مرتفعة جدا، فضلا عن عملة محلية مقيمة بأعلي من قيمتها الحقيقية، ومعدلات النمو المسجلة كانت متواضعة جدا، وعلى الرغم من كل المساعدات التى كانت تتلقاها كوريا الجنوبية من الولايات المتحدة، وكذا فرص إعادة البناء المتاحة بعد حرب الكوريتين، إلا أن ميزان المدفوعات كان يعانى من عجز كنتيجة لاختلال الميزان التجارى، لأن الصادرات كانت أقل من نصف الواردات ،أضف الى ذلك أن ما يقارب 88% من هذه الصادرات كانت مواد خام[1].

واندفعت كوريا الجنوبية فى تطبيق استراتيجية تنمية الصادرات لأسباب عديدة **أهمها**: إعلان الولايات المتحدة عن وقف المعونات لكوريا الجنوبية، فلم يكن ثمة من خيار آخر أمام صانعى السياسة الإقتصادية، إلا إتباع هذه الاستراتيجية لتعويض النقص فى العملة الأجنبية، إضافة الى النتائج المحدودة لاستراتيجية إحلال الواردات فى إعادة التوازن لميزان المدفوعات.

وفى هذا السياق قامت الحكومة الكورية بإتخاذ التدابير الآتية[2]:

- تخفيض قيمة العملة بنسبة 95% فى العام 1964 وإنشاء نظام سعر صرف معوم لتجنب إرتفاع الوون (العملة الكورية الجنوبية) بأكثر من قيمتها الحقيقية.
- تأسيس نظام للحوافز لتوجيه الموارد نحو القطاع التصديرى على سبيل الإعانات المباشرة للمصدرين، منح القروض البنكية للمنتجين والمصدرين بأسعار تفضيلية، وتسهيل الرقابة الجمركية لواردات صناعات التصدير، إتباع سياسة صارمة لحماية الصناعات الناشئة وغير القادرة على المنافسة، الترخيص للمصدرين بالاحتفاظ بحصيلة الصادرات من العملة الأجنبية لتسوية الواردات من مستلزمات الإنتاج.

([1]) **المرجع السابق**، ص 33.

([2]) حسين فتح الله، **التنمية المستقلة المتطلبات والاستراتيجيات والنتائج**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 1999)، ص148.

ومع مرور الوقت زادت أهمية سعر الصرف كمحفز لتدفق الصادرات، ونتيجة لذلك شهدت الصادرات نموا من 03% من الناتج المحلى الإجمالى بين سنتى 1960 و 1962 الى نسبة 23% بين سنتى 1973 و 1975 كمتوسط ، وتجاوز المعدل المتوسط لنمو الصادرات نسبة 40% وكانت مكونات الصادرات آنذاك كثيفة العمل متمثلة فى المنسوجات والملابس والأحذية، لكن ومع نهاية الستينات من القرن الماضى بدأت المهارات العمالية فى الظهور وبدأت معدلات التكوين الرأسمالى فى الزيادة مشيرة الى زيادة الرأسمال المتاح لكل عامل. وبدأت صادرات الاليكترونيات تحتل مكانة متزايدة فى مكونات الصادرات الصناعية. حيث وبحلول سنوات السببعينات أضيفت مكونات جديدة للصادرات مثل الماكنات والات النقل والسفن وخدمات البناء .. إلخ . وبدأ عندئذ التحول نحو أنشطة أقل كثافة فى عنصر العمل . ومع نهاية سنة 1966 بات من الواضح أن النمو الاقتصادى لكوريا الجنوبية سوف يكون أكثر مماهو متوقع إذا ماتم توظيف مدخرات جديدة، وسيرا فى ابتغاء ذلك شرعت كوريا الجنوبية فى الإقتراض من الخارج إضافة الى قيامها باستقطاب جملة من الاستثمارات الأجنبية الخاصة.

وقد ساهمت الحوافز السوقية والدعم السياسى الذى قدمته الحكومة الكورية منذ سنة 1961 فى نمو كبير فى الصادرات وصل الى 28% سنويا، واستمر ذلك فترة فاقت 35 سنة، كما زاد متوسط دخل الفرد الكورى الجنوبى بحوالى 08% سنويا فى المتوسط، ليصير بذلك أعلي معدل نمو لمتوسط دخل فردى فى العالم فى نفس الفترة . وتشير بعض التقديرات الى أنه يعزى حوالى 40% من النمو فى الإنتاج الوطنى الى الزيادة الحاصلة على مستوى الصادرات وذلك للفترة 1955 – 1975.

وقد بلغ حجم التبادل التجارى الكورى الجنوبى نهاية سنة 1995 حوالى 264 مليار دولار بزيادة قدرها 31% عن السنة التى سبقتها . ثم عاودت انتعاشها بعد سنة 2002 بعد أن تجاوزت أحداث الأزمة المالية الأسيوية فى سنتى 1997- 1998[1]، واعتمدت كوريا الجنوبية لتحقيق هذه الطفرة كليا على قطاع الصناعة حيث إزدادت مساهمته فى الصادرات من 17% الى حوالى80% فى منتصف السبعينات من القرن الماضى، والى أكثر من ذلك من التسعينات . وقد اقترن النمو السريع بالتنويع والتغيير الهيكلى، ونمت جميع القطاعات الصناعية بسرعة، كما زادت مساهمة صناعات السلع الإنتاجية فى القيمة المضافة من 15% فى بداية الستينات، الى 39% فى منتصف السبعينات، والى أكثر من 40% فى التسعينات الى التنوع الصناعى[2].

---

[1] معروف هوشيار، **تحليل الاقتصاد الدولي**، (الأردن: عمان، دار جرير للنشر والتوزيع، ط1، 2006). ص ص151 -154.

[2] الوليد ميساوي قسوم، **مرجع سبق ذكره**، ص 34.

التجربة الثانية: التجربة الماليزية:

ارتفعت صادرات ماليزيا بنسبة 17% خلال الفترة (1987– 1993)، حيث بلغت 47 مليار دولار، وقد انعكس إنتهاج ماليزيا لاستراتيجية تصنيعية إيجابا على صادراتها، حيث وصلت مساهمة المنتجات الصناعية فيها نسبة 71% من إجمالى الصادرات سنة 1993، وتواصل هذا النهج الى غاية منتصف العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، بعد أن كانت معظم الصادرات الماليزية تتشكل من مادة وحيدة متمثلة فى البترول الخام، والتى كانت عماد الصادرات الماليزية بالإضافة الى المطاط، زيت النخيل، والأخشاب.

وأما فى الوقت الحالى فتشتمل الصادرات الماليزية على الآلات الكهربائية والتى بلغت مساهمتها نسبة 60% فى صادرات ماليزيا الصناعية، وتأتى فى المرتبة التالية من حيث الأهمية كل من المنسوجات والكيماويات والبترول والمعادن. كما حققت ماليزيا نجاحا على مستوى تنويع أسواقها العالمية، حيث تقوم بالتصدير الى اليابان 17% من صادراتها الإجمالية، كما تقوم بتصدير ما نسبته 16% من صادراتها الى الاتحاد الأوروبى ونحو 15% الى الولايات المتحدة الأمريكية[2].

كما يعتبر الاستثمار الأجنبى الدعامة الأساسية لصادرات ماليزيا، وتمثل أثره الإيجابى على الصادرات الماليزية من خلال قيام المستثمرين الأجانب بتوسيع خطوط منتجاتهم سواء الأمامية والخلفية بحيث استطاعت ماليزيا من خلال الاستثمار الأجنبى من تنويع قائمة صادراتها، وأبعادها عن الصادرات النفطية والتقليدية، وتعتبر صادرات الالكترونيات أهم صادرات ماليزيا من تسعينات القرن الماضي [1].

وهناك أيضا عامل آخر الى جانب الاستثمار الأجنبى يعود له الفضل فى تسهيل نمو وتنوع الصادرات الماليزية على نطاق واسع، ويتمثل هذا العامل فى نظام تزويد الشركات بالمساعدات والتمويل للإنتاج الموجه للصادرات، حيث عملت الحكومة الماليزية على تقديم حوافز لكل المنتجين والمصدرين فى المناطق غير النامية، كما شمل هذا الإجراء المستوردين للتكنولوجيا الحديثة وكذا المستثمرين فى المنتجات غير التقليدية، كما أقدمت الحكومة الماليزية على تقديم جملة من الخدمات والحوافز للصادرات، والتى من بينها **الآتى**[2]:

- 50% إعفاء من الضرائب المرتبطة بالأنشطة التصديرية.
- إعفاء ضريبى يمثل ما نسبته 05% من قيمة الصادرات.

---

[2] **المرجع السابق**، ص 40.

[1] الوليد ميساوي قسوم ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 40.

[2] **المرجع السابق**، ص ص 40– 41.

- إعفاء مزدوج على التكاليف المرتبطة بالصادرات المتضمنة تكاليف تسويق الصادرات والتأمين على الصادرات وتأمين الحمولات المستوردة.
- إسترداد قيمة الجمارك والرسوم على السلعة الوسيطية المستخدمة فى الصادرات.

- أهم الدروس المستفادة من التجارب الدولية في تنمية الصادرات:

1- الدروس المستفادة من التجربة الكورية:

تمثلت أهم الدروس المستفادة من التجربة الكورية في التدرج، حيثت تم تبني استراتيجية الإنتاج للإحلال محل الواردات في البداية، ثم بعد ذلك تبني استراتيجية الإنتاج من أجل التصدير.

2- الدروس المستفادة من التجربة الماليزية:

تمثلت أهم الدروس المستفادة من التجربة الماليزية في التركيز علي زيادة نسبة الصادرات الصناعية، وذلك نظراً لارتفاع القيمة المضافة لها، والحد من صادرات المواد الأولية، بالإضافة إلي زيادة مساهمة الاستثمارات الأجنبية في تنويع الصادرات، وذلك من خلال تقديم المزيد من المساعدات الفنية والتمويل للإنتاج الموجه للتصدير، وتشجيع المستثمرين الأجانب علي نقل التكنولوجيا الحديثة.

ثالثاً- أهم الاستراتيجيات التصديرية من أجل رفع معدل النمو الاقتصادي:

توجد العديد من الاستراتيجيات المحفزة للنمو الاقتصادي، ولكن توجد مجموعة من الاستراتيجات مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالصادرات، **وأهمها**:

1- إستراتيجية التصنيع من أجل التصدير[1]:

تقوم هذه الإستراتيجية على اختيار عدد معين من الصناعات بهدف هو التوجه للسوق الخارجي، لا السوق الداخلي. ومن هنا فإن العنصر الحاكم لنجاحها هو مدى توفر الطلب الخارجي، ذلك أن تحديد نوع الإنتاج ومواصفاته وحجمه ومعدلات نموه كلها أمور تتوقف على اتجاهات الطلب الخارجي.

إن إستراتيجية التصنيع من أجل الإحلال محل الواردات لا تلبث أن تفقد وجاهتها بإمعان المجتمع في التنمية الاقتصادية، وحيث يتم تشبع السوق الداخلي بالإنتاج المحلي، وذلك في الحدود التي تسمح بها الميزة النسبية للدولة بصدد كافة مكونات الواردات. وهنا تظهر عقبة ضيق نطاق السوق من جديد. ويصبح الاتجاه للخارج أمراً لا مفر منه إذا ما

([1])عمرو محى الدين، **التخلف والتنمية**، (القاهرة: دار النهضة العربية ، 1997)، ص 72.

أريد لجهود التنمية الاستمرار والتقدم المطرد. ومن هنا، فإن عدداً من الدول المتخلفة يتبنى الآن ما يسمى بإستراتيجية التصنيع الموجه للتصدير. وهناك من يدعو الآن إلى ما يسمى بالتصدير الذي يقود النمو. والواقع أن هذا النمط التصنيعي، الذي توجد له الآن نماذج واضحة في بعض بلاد جنوب شرق آسيا (مثل كوريا الجنوبية وهونج كونج وتايوان وسنغافورة) يتم الترويج له الآن من قبل عدد كبير من الاقتصاديين في المنظمات الدولية (البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية)، على أساس أنه النمط الذي يتسنى للدول المتخلفة من خلاله التغلب على مشاكل العجز المزمن في موازين المدفوعات، ودعم قدراتها على الوفاء بأعباء ديونها الخارجية، والحصول على التكنولوجيا الحديثة.

ولا تمانع الدول الرأسمالية الصناعية حالياً من المشاركة في دعم هذا النوع من التصنيع. بل إنها تبدى استعدادها لكي تتخلى عن بعض الصناعات لتتخصص فيها الدول النامية كالصناعات التي تتميز **بالآتى:**

- تحتاج إلى عمالة كثيفة.
- إنها ملوثة للبيئة.
- إنها تستهلك قدراً كبيراً من الطاقة.

وأخذت بهذه الاستراتيجية معظم الدول النامية منذ بداية الستينات وتخلى الكثير عنها في منتصف السبعينات، وفي وقتنا الحاضر تم منع استيراد السلع التى يراد إحلالها بالانتاج المحلى مستخدمين في ذلك إما التعريفة الجمركية أو أدوات قيود الاستيراد الأخرى مثل القيود الكمية.

ويترتب على فرض القيود على استيراد تلك السلع التي نبغي إحلالها بالإنتاج المحلى **أمران**[1]:

الأمر الأول: أن المنتج المحلى يصبح في وضع أفضل من المنتج الأجنبي من حيث المنافسة .

الأمر الثاني: أنه بفرض هذه القيود على الاستيراد لهذه السلع ينشأ محلياً فائض في الطلب على هذه السلع مما يترتب عليه ارتفاع أسعارها وبالتالى ربحية الاستثمار فيها فتتجه الموارد المحلية إلى الاستثمار في إنشاء هذه الصناعات التى تقوم بإنتاج هذه السلعة التى

(1)Papanck, Gustav F.," **Economic Development Theory**" , in Michael Todaro (editor), The Struggle for Economic Development , 1993. Longman Ins, New York, P.P.17-26.

كان يتم استيرادها من قبل. وقد ذكرت عدة حجج تبرر الأخذ بإستراتيجية التصنيع عن طريق إحلال الواردات، **ومنها**:

- تخفيف العجز في ميزان المدفوعات والتوفير في موارد النقد الأجنبي .
- انخفاض الأهمية النسبية لواردات السلع الاستهلاكية الصناعية وزيادة الواردات من السلع الاستثمارية، لأن تقييد واردات السلع الاستهلاكية سيحرر موارد النقد الأجنبي التي كانت تستخدم في استيرادها، وإعادة استخدامها في استيراد الآلات والسلع الاستثمارية اللازمة لرفع معدل نمو القطاع الصناعي.

ووجهت انتقادات لهذه الإستراتيجية يمكن إجمالها في **العناصر التالية**[1]**:**

- أن هيكل الحماية الذى تستند إليه سياسة إحلال الواردات يؤدى إلى تحيز واضح تجاه صناعات التصدير وإلى التصنيع في المراحل الأولى للتنمية (الصناعات الثقيلة والمتوسطة).
- أن مراحل التطورات التى تظهر في المرحلة الأولى تخلق ظروف تجعل من الصعب الانتقال إلى المرحلة الثانية وهى الإتجاه نحو التصدير أو إنشاء الصناعات الثقيلة والوسيطة مما يدفعها اعتماد الاقتصاد القومى على الواردات.

- يجعل القدرة الاستيعابية للإقتصاد القومى بالنسبة للعمالة في القطاع الصناعى ضعيفة مما

يترتب عليه عدم مساهمة القطاع الصناعى في حل مشكلة البطالة في الدول النامية.

- يتضمن خطورة احتمال زيادة مستوى الاستهلاك وبالتالى انخفاض معدل الادخار عما كان مخططاً له بسبب تشجيع قيام الصناعات الاستهلاكية محلياً.

- لقد أدت لإهمال الزراعة في الدول النامية مما جعلها بعد فترة من التصنيع تعانى من مشكلات تتعلق بالأمن الغذائي.

ولقد أدى فشل استراتيجية إحلال الواردات في معظم الدول النامية إلى تبنى استراتيجية جديدة تقوم على تشجيع الصادرات فما هو مضمون تلك الاستراتيجية الجديدة ؟.

(1)Taylor, Lance," **Structuralism Macroeconomics**", Basic .Inc ., New York, 1993,p.36.

2- استراتيجية تشجيع الصادرات[1]:

يمكن تعريف الصناعات التصديرية بأنها تلك الصناعات التى تعمل بصفة رئيسية من أجل تصريف منتجاتها للأسواق الخارجية.

وإذا كانت سياسة تنمية الصناعات الإحلالية ملائمة خلال المراحل الأولى للتنمية إلا أنه في المدى الطويل يلاحظ عدم صلاحيتها، ومن هنا نشأت الحاجة إلى تنمية الصناعات التصديرية.

- دوافع استراتيجية تشجيع الصادرات:

ويمكن القول أن دوافع قيام الصناعات التصديرية مستمدة من الآثار السلبية للصناعات الإحلالية

وعلى رأسها تلك الآثار التى تحد من قدرة المجتمع على الإسراع بعملية التنمية الصناعية، **هى**[2]:

- الزيادة في الواردات: إن الاستمرار في إعطاء دفعة قوية للصناعات الإحلالية يترتب عليه وصول هذه الصناعات إلى مرحلة تناقص ثم انعدام العائد من العملات الأجنبية وعلى ذلك فإنه في غياب الصناعات التصديرية يصبح المجتمع غير قادر على توفير العملات الأجنبية اللازمة لمواجهة الزيادة المضطردة في الواردات الرأسمالية والمواد الخام والواردات المواد الغذائية.

- فتح أسواق جديدة: يؤدى إلى تخطى عقبة ضيق السوق التي تحول دون تنمية الصناعة .

- يؤدى التصنيع للتصدير: إلى تعريض الصناعة المحلية للمنافسة العالمية وبالتالي إجبارها على العمل للوصول إلى مستويات مرتفعة من الكفاءة الإنتاجية والارتفاع بمستوى نوعية السلعة المنتجة ويترتب على ذلك أن تقيم الصناعة نوع من الحماية الذاتية ضد انخفاض الكفاءة الإنتاجية والممارسات الإحتكارية التى تتعرض لها الصناعة التى تنشأ في سوق محلى صغير وفي ظل حماية كبيرة بجعل الصناعات الاحلالية تطرد الصناعات التصديرية.

([1])Porter M. 2003 b., **Competitiveness and Economic Development of Gulf and Middle Eastern Countries, Middle East Petrotech 2003**. Harvard Business School,p.33.

([2])Perkins, D.H. et al, "**Economics of Development**", 5 th edition, chapters, W.W. Norton & Co., 2001,p.56.

- أعباء خدمة الدين الخارجى: من الملاحظ أن مشكلة المديونية الخارجية قد تفاقمت حدتها في معظم البلدان النامية خاصة تلك التي اعتمدت على صناعات إحلال الواردات وعدم تشجيع الصادرات، وقد ترتب على ذلك عدة مشكلات، منها **الآتى**[1]:

- تشكل زيادة الاعتماد على الاقتراض الخارجي في السنوات السابقة عائقاً للتنمية الصناعية بسبب **الآتى**:
  - ثقل عبء الدين الخارجي بالنسبة لغالبية الدول النامية.
  - متوسط معدل الزيادة في سداد الديون الخارجية يفوق متوسط معدل نمو الصادرات .
- نمو الصادرات بمعدل يقل عن معدل نمو الواردات هذا بالإضافة إلى الزيادة في معدل نمو سداد الدين الخارجى لقدرة هذا البلد على تغطية الواردات من خلال الصادرات .

- الاستفادة من المزايا النسبية للموارد المتاحة بالدول المتخلفة:

حيث تقوم هذه الدول بتصدير المواد الأولية بعد إجراء العمليات التحويلية عليها، بدلاً من تصديرها كمواد خام. والمثال الواضح على ذلك مجموعة الدول النفطية التي دخلت في مجال الصناعات البتروكيماوية، بدلاً من قيامها بتصدير النفط كمادة خام.

- زيادة الموارد من النقد الأجنبي لتحسين وضع ميزان المدفوعات:

ميزان المديونية لتلك للدول، كان السبب الرئيس لانتهاج تلك الدول هذه الإستراتيجية حيث ينخفض عائداتها من النقد الأجنبي، وضآلة معونات التنمية التي تقدمها الدول المتقدمة.

- زيادة المقدرة التنافسية للدول النامية في السوق العالمية:

نتيجة تحسين جودة المنتج وخفض تكلفة إنتاجه، وهو ما يسمح بزيادة درجة التركز والتخصص وتحقيق الوفورات الداخلية والخارجية، أو وفورات الحجم الكبير. فيتحسن بذلك مستوى جودة المنتجات وتتحقق الكفاءة الاقتصادية للصناعات.

([1])Amin, S., Imperialism and Unequal Development ,**New York, Monthly Review, Press**, 1997,p.55.

- ضيق نطاق السوق المحلية نتيجة لانخفاض متوسط دخل الفرد:

يوجه جزء كبير من الدخل نحو استهلاك المواد الغذائية والسلع والخدمات الضرورية ويتمثل ضيق السوق واضحاً بالنسبة للدول ذات الدخل المنخفض التي يقل عدد سكانها عن (5) مليون نسمة.

رابعاً- دور التصدير في تدفق الاستثمارات الأجنبية:

التصدير هو المنفذ لزيادة الانتاج المحلي وأختراق الأسواق الخارجية، فبدون التصدير يظل الإنتاج المحلي عاجزاً عن النفاذ للأسواق الخارجية ومن ثم عدم تمكنه من تحقيق الزيادة المرجوة في الدخل القومي. وتعتبر عملية تنمية وتنويع الصادرات قضية مصيرية لأي دولة لأنها تتيح لها زيادة معدلات نمو اقتصادها وتحقيق أهدافها في زيادة الطاقات الإنتاجية وتوفير فرص العمل اللازمة لمواطنيها واستغلال مواردها الاستغلال الأمثل. كما تعد عملية تنمية الصادرات من العوامل الحاكمة في تدعيم ميزان المدفوعات وتحقيق التوازن الخارجي، وتدعيم الاحتياطات الخارجية للدولة، كما يؤدي التصدير إلى توفير العملات الحرة للدولة مما يقلل من آثار تمويل الاستيراد سواء لمستلزمات الإنتاج أو السلع تامة الصنع[1].

وأما عن أهمية التصدير للقطاعات الإنتاجية فإنه يمكنها من الاستغلال الكامل للطاقات الإنتاجية المتاحة لديها، كما يساعدها على تصريف منتجاتها خاصة في حالة الإنتاج الكبير الذي يزيد عن حاجة السوق المحلية، ويزيد التصدير من فرص الربحية للمشروعات القائمة، وبالتالي يزيد من احتمالات توسعها وتحسين كفاءتها الإنتاجية، كما أن توفير عوائد التصدير تسمح لهذه المشروعات باستيراد ما يلزمها من آلات ومعدات وخامات، ويمكنها كذلك من الحصول على التقنيات الحديثة اللازمة لتطوير العملية الإنتاجية خاصة في ظل المنافسة الدائمة التي تواجهها المنتجات المصدرة مما يحفز المصدرين لتحسين منتجاتهم ويمكنهم من اكتساب خبرات جديدة في مجال التجارة الخارجية[2].

ويوجد رأيين حول أثر الصادرات فى تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلي بعض الدول العربية، **هما**[3]:

([1])سليم بوكزاطة، **المنظمة العالمية للتجارة والامكانيات المتاحة لتنمية صادرات الدول النامية، رسالة ماجستير،** (جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2002)، ص 153.

([2]) مطهر عبد الملك، **الاتفاقية الخاصة بانشاء المنظمة العالمية للتجارة ودورها في تنمية التجارة الدولية،** (القاهرة: دار الكتب القانونية،2006)، ص 162.

([3]) عبد الرزاق بن هارون، **استراتيجية ترقية الصادرات غير النفطية وأثرها علي النمو الاقتصادي في الجزائر،** رسالة ماجستير، (الجزائر: جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2013)، ص ص 33-35.

الرأي الأول: إن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر في الصادرات، والمنطلق في ذلك يقوم على أن الشركات متعددة الجنسية تسهم بدوراً كبيراً في رفع كفاءة قطاع التصدير في الدول النامية، وهناك أسباب ودوافع لدى هذه الشركات تعمل على نقل وتوطين بعض الصناعات في البلدان النامية، ويتضح أن هناك قبولاً متزايداً على الشركات متعددة الجنسية في الدول النامية التي تتبني إستراتجية التوجه التصديري، وهناك المنافع المتحققة للدول النامية من جراء ذلك تتمثل في تقليل كلفة حصولها على التكنولوجيا الحديثة والتدريب عليها وممارسة العمل بها وفتح أسواق الدول النامية بالإضافة إلى قيامها بتسويق المنتجات في الأسواق العالمية.

الرأي الثاني: أثر الصادرات في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، ويرتكز هذا الرأي على أن الصادرات تعد القوة الجديدة المحركة للنمو الاقتصادي في القرن الحادي والعشرين وبشكل أساسي في قطاع التصنيع أو الخدمات، وذلك لأن الاستثمار الأجنبي يتجه في القطاع الإنتاجي الذي يكون العائد الحدي أعلي مقارنة بسائر القطاعات الإنتاجية الأخرى. ولقد أوضحت الدراسات التطبيقية في الدول النامية ارتفاع معدلات الاستثمار الأجنبي المباشر وتحقق النمو الاقتصادي ونمو الصادرات في دول جنوب آسيا بصفة خاصة، وهذا ما يؤهلها للاندماج في عملية العولمة وتقسيم العمل الدولي.

ومن بين الفوائد التي تعود على التنمية الاقتصادية من زيادة الصادرات أنه من خلال تنمية الصادرات تستطيع الدول النامية أن تزيد من طاقة الاستيراد لديها، كما تستطيع هذه الدول النامية من الاستفادة من مزايا تقسيم العمل الدولي ورفع كفاءة صناعتها المحلية وقدرتها على المنافسة في السوق العالمية. وبالتالي فإن تشجيع الصادرات يؤدي إلى الاستفادة من فرص الاستثمار في القطاعات الأكثر إنتاجية.

وبذلك فإن تشجيع الصادرات يؤدي إلى دعم التخصص وإلى زيادة الإنتاج وإلي فتح أسواق جديدة للمنتجات المحلية وهذا يؤدي بالتالي للاستفادة من وفورات الإنتاج الكبير. وكذلك إلى تنشيط الاستهلاك المحلي، لأن ارتفاع دخول المستهلكين يزيد من الطلب على السلع الأجنبية وذلك ينشط المنتجون لتقليد المنتجات الأجنبية. ومن خلال نمو قطاع التصدير تظهر حوافز لاستثمارات جديدة محلية وأجنبية وتتاح الفرص لتوسيع نطاق الصناعات القائمة. بالإضافة إلى ذلك أن زيادة الصادرات تسهم وبفعالية في تحسين عملية نقل التكنولوجيا وبالطرق المختلفة، سواء عن طريق جلب المعرفة الفنية أو المعدات الرأسمالية[1].

([1]) **المرجع السابق**، ص 36.

خامساً: تحليل الأهمية النسبية للصادرات في الاقتصاد المصري والجزائري والأثيوبي:

1- علاقة النمو الاقتصادى بالقطاع التصديري:

إن أقل ما يقال عن علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي أن الصادرات محرك للنمو الاقتصادي، وهذا ما أشار إليه دنيس روبرت سوان (**Dnisrobortsoine**) في مقال نشرها عام 1940، وبعده حاول نوركسيه(**Nourqosie**) أن يثبت أن زيادة الصادرات كانت محركا للنمو الاقتصادي في الأقطار المنتجة للمواد الخام في الصف الثاني من القرن التاسع عشر، وأظهرت العديد من الدراسات أن نمو الصادرات كان ذا ارتباط كبير مع الناتج المحلى الإجمالي، ويثبت أن البلدان التي تنمو بسرعة تميل إلى تصدير المزيد من السلع وأن زيادة الصادرات تؤدي إلى نمو سريع في الاقتصاد[1].

وركزت الكثير من الأدبيات الإقتصادية على دراسة ظاهرة النمو الإقتصادي، فالنظرية الإقتصادية قد تناولت في مضمونها آلية وأسباب تقيق الرفاه الإقتصادى للشعوب وتحسين مستوياتهم المعيشية. وعبر التاريخ وخصوصاً بعد الحرب العالمية الثانية، شهدت العديد من دول العالم تسارعاً في معدلات نموها الاقتصادى، وانعكس ذلك إيجاباً على مداخيل الأفراد وظروف معيشتهم، إضافة إلى تطوير وعصرية كافة البنى والمرافق المرتبطة بحياتهم اليومية. وما من شك أن ثمة أسباباً وراء هذه القفزات الكبيرة في معدلات النمو الإيجابية، فمنها ما يرجع إلى تحديث مكائن الإنتاج وإدخال التكنولوجيا المتقدمة في العملية الإنتاجية والتوسع في الإنتاج والتصدير إلى أسواق خارجية. ومنها ما ارتبط بتوسع في الموارد الطبيعية، كنتيجة للإكتشافات الجديدة (النفط المعادن النفيسة،...إلخ) مثل ما هو الحال عليه بالنسبة للدول النامية.

(1)Amin, S., Imperialism and Unequal Development ,**New York, Monthly Review, Press**, 1997,pp100-101.

2- الأهمية النسبية للصادرات إلي إجمالي الناتج في الاقتصاد المصري والجزائري والأثيوبي:

يبين ذلك الجدول التالي:

جدول (1)

الأهمية النسبية للصادرات إلي إجمالي الناتج في الاقتصاد المصري والجزائري والأثيوبي

السنة	إجمالي الصادرات في مصر			إجمالي الصادرات في الجزائر			إجمالي الصادرات في أثيوبيا		
	الناتج المحلي مليار$	مليار دولار	% من الناتج المحلي	الناتج المحلي مليار$	مليار دولار	% من الناتج المحلي	الناتج المحلي مليار$	مليار دولار	% من الناتج المحلي
2000	99.8	16.2	16.2	54.8	23.1	42.1	8.2	1.8	22.2
2001	97.6	17.1	17.5	54.7	20.1	36.7	8.2	1.6	19.6
2002	87.9	16.1	18.3	56.8	20.2	35.5	7.9	1.6	19.7
2003	82.9	18.1	21.8	67.9	26.0	38.2	8.6	1.7	19.9
2004	78.8	22.3	28.2	85.3	34.2	40.1	10.1	1.9	18.8
2005	89.7	27.2	30.3	103.2	48.7	47.2	12.4	2.3	18.2
2006	107.5	32.2	29.9	117.0	57.1	48.8	15.3	2.9	18.9
2007	130.5	39.5	30.2	135.0	63.5	47.1	19.7	3.5	17.9
2008	162.8	53.8	33.0	171.0	82.0	48.0	27.1	5	18.5
2009	189.0	47.2	25.0	137.2	48.5	35.4	32.4	4.8	14.8
2010	218.9	46.7	21.3	161.2	62.0	38.4	29.9	5.1	17.0
2011	236.0	48.5	20.6	200.0	77.6	38.8	32.0	5.3	16.7
2012	279.4	45.8	16.4	209.1	77.1	36.9	43.3	6.0	13.8
2013	288.6	49.1	17.0	209.8	69.7	33.2	47.6	5.9	12.5
2014	305.5	43.5	14.2	213.8	64.6	30.2	55.6	6.5	11.6
2015	332.7	43.9	13.2	166.0	38.5	23.2	64.6	6.0	9.4
2016	332.9	34.4	10.3	160.0	33.4	20.9	74.3	5.8	7.8
2017	235.4	37.2	15.8	167.4	37.9	22.7	81.8	6.2	7.6
2018	250.9	47.4	18.9	173.8	44.5	25.6	84.4	7.1	8.4
متوسط	189.8	36.1	21.0	139.2	48.9	36.3	34.9	4.3	15.4
الحد	78.8	16.1	10.3	54.7	20.1	20.9	7.9	1.6	7.6
الحد	332.9	53.8	33.0	213.8	82.0	48.8	84.4	7.1	22.2

المصدر: الباحثان بالاعتماد علي احصاءات البنك الدولي، سنوات مختلفة.

يتضح من الجدول السابق: أن الجزائر تحتل المرتبة الأولي للأهمية النسبية للصادرات إلي إجمالي الناتج المحلي بنسبة تتراوح من (20,9%-48,8%)، ثم مصر في المرتبة

الثانية بنسبة تتراوح من (10,3%-33%)، وأخيراً أثيوبيا بنسبة تتراوح من (7,6%-22,2%).

3- الأهمية النسبية لصادرات مصر والجزائر وأثيوبيا إلي إجمالي الصادرات في الدول الثلاث:

يبين ذلك الجدول التالي:

جدول (2)

الأهمية النسبية لصادرات مصر والجزائر وأثيوبيا إلي إجمالي الصادرات في الدول الثلاث "%"

السنة	إجمالي صادرات الدول الثلاث مليار دولار	صادرات مصر		صادرات الجزائر		صادرات أثيوبيا	
		مليار دولار	% لإجمالي الصادرات	مليار دولار	% لاجمالي الصادرات	مليار دولار	% لإجمالي الصادرات
2000	41.1	16.2	39.4	23.1	56.2	1.8	4.4
2001	38.8	17.1	44.1	20.1	51.8	1.6	4.1
2002	37.9	16.1	42.5	20.2	53.3	1.6	4.2
2003	45.8	18.1	39.5	26	56.8	1.7	3.7
2004	58.4	22.3	38.2	34.2	58.6	1.9	3.3
2005	78.2	27.2	34.8	48.7	62.3	2.3	2.9
2006	92.2	32.2	34.9	57.1	61.9	2.9	3.1
2007	106.5	39.5	37.1	63.5	59.6	3.5	3.3
2008	140.8	53.8	38.2	82	58.2	5	3.6
2009	100.5	47.2	47.0	48.5	48.3	4.8	4.8
2010	113.8	46.7	41.0	62	54.5	5.1	4.5
2011	131.4	48.5	36.9	77.6	59.1	5.3	4.0
2012	128.9	45.8	35.5	77.1	59.8	6	4.7
2013	124.7	49.1	39.4	69.7	55.9	5.9	4.7
2014	114.6	43.5	38.0	64.6	56.4	6.5	5.7
2015	88.4	43.9	49.7	38.5	43.6	6	6.8
2016	73.6	34.4	46.7	33.4	45.4	5.8	7.9
2017	81.3	37.2	45.8	37.9	46.6	6.2	7.6
2018	99	47.4	47.9	44.5	44.9	7.1	7.2
متوسط	89.3	36.1	40.9	48.9	54.4	4.3	4.8
الحد الادنى	37.9	16.1	34.8	20.1	43.6	1.6	2.9
الحد	140.8	53.8	49.7	82.0	62.3	7.1	7.9

المصدر: الباحثان بالاعتماد علي احصاءات البنك الدولي، سنوات مختلفة.

ويتضح من الجدول السابق: أن الجزائر تحتل المرتبة الأولي للأهمية النسبية للصادرات إلي إجمالي صادرات الدول الثلاث بنسبة تتراوح من (43,6%-62,8%)، ثم مصر في المرتبة الثانية بنسبة تتراوح من (34,8%-49,7%)، وأخيراً أثيوبيا بنسبة تتراوح من (2,9% -7,9%).

4- الأهمية النسبية للصادرات السلعية إلي إجمالي الصادرات في مصر والجزائر وأثيوبيا:

يبين ذلك الجدول التالي:

جدول(3)

الأهمية النسبية للصادرات السلعية إلي إجمالي الصادرات في مصر والجزائر وأثيوبيا "%"

السنة	الصادرات السلعية في مصر			الصادرات السلعية في الجزائر			الصادرات السلعية في أثيوبيا		
	اجمالي الصادرات مليار$	الصادرات السلعية مليار دولار	% من اجمالي الصادرات	اجمالي الصادرات مليار$	الصادرات السلعية مليار دولار	% من اجمالي الصادرات	اجمالي الصادرات مليار$	الصادرات السلعية مليار دولار	% من اجمالي الصادرات
2000	16.2	5.3	32.7	23.1	22	95.2	1.8	0.9	50
2001	17.1	4.8	28.1	20.1	19.1	95.0	1.6	0.7	43.8
2002	16.1	5.5	34.2	20.2	18.8	93.1	1.6	0.6	37.5
2003	18.1	7.4	40.9	26	23.2	89.2	1.7	0.6	35.3
2004	22.3	9.7	43.5	34.2	31.3	91.5	1.9	0.6	31.6
2005	27.2	12.9	47.4	48.7	46	94.5	2.3	0.8	34.8
2006	32.2	16.7	51.9	57.1	54.6	95.6	2.9	1	34.5
2007	39.5	19.2	48.6	63.5	60.2	94.8	3.5	1.2	34.3
2008	53.8	26.2	48.7	82	79.3	96.7	5	1.6	32
2009	47.2	23.1	48.9	48.5	45.2	93.1	4.8	1.6	33.3
2010	46.7	26.4	56.6	62	57.1	92.1	5.1	2.3	45.7
2011	48.5	30.5	62.9	77.6	73.5	94.7	5.3	2.9	53.9
2012	45.8	29.4	64.2	77.1	71.9	93.2	6	3.4	56.5
2013	49.1	29	59.1	69.7	65	93.3	5.9	3.1	52.3
2014	43.5	26.9	61.7	64.6	60.1	93	6.5	3.4	52.9
2015	43.9	21.3	48.7	38.5	34.7	90.1	6	3.1	50.4
2016	34.4	25.5	73.9	33.4	30	89.9	5.8	2.9	50.3
2017	37.2	25.6	68.8	37.9	35.2	92.8	6.2	3.2	50.7
2018	47.4	27.6	58.2	44.5	40.9	91.8	7.1	2.8	39.7
متوسط	36.1	19.6	51.5	48.9	45.7	93.1	4.3	1.9	43.1
الحد الادنى	16.1	4.8	28.1	20.1	18.8	89.2	1.6	0.6	31.6
الحد الأقصي	53.8	30.5	73.9	82.0	79.3	96.7	7.1	3.4	56.5

المصدر: الباحثان بالاعتماد علي احصاءات البنك الدولي، سنوات مختلفة.

ويتضح من الجدول السابق: أن الجزائر تحتل المرتبة الأولي بالنسبية للصادرات السلعية بنسبة تتراوح من (89,2%-96,7%)، ويرجع ذلك إلي أن الجزائر تعتمد في صادراتها علي سلعة النفط الخام والغاز الطبيعي، ثم مصر في المرتبة الثانية بنسبة تتراوح من (28,1%-73,9%)، وأخيراً أثيوبيا بنسبة تتراوح من (31,6%- 56,5%).

5- الأهمية النسبية للصادرات الخدمية إلي إجمالي الصادرات في مصر والجزائر وأثيوبيا:

جدول(4)

الأهمية النسبية للصادرات الخدمية إلي إجمالي الصادرات في مصر والجزائر وأثيوبيا "%"

السنة	الصادرات الخدمية في مصر			الصادرات الخدمية في الجزائر			الصادرات الخدمية في أثيوبيا		
	اجمالي الصادرات مليار$	الصادرات الخدمية مليار دولار	% من اجمالي الصادرات	اجمالي الصادرات مليار$	الصادرات الخدمية مليار دولار	% من اجمالي الصادرات	اجمالي الصادرات مليار$	الصادرات الخدمية مليار دولار	% من اجمالي الصادرات
2000	16.2	10.9	67.4	23.1	1	4.4	1.8	1.1	60
2001	17.1	12.2	71.7	20.1	1	4.7	1.6	1.0	60.2
2002	16.1	10.5	65.5	20.2	1.4	6.7	1.6	1.0	61
2003	18.1	10.7	59	26	2.8	10.8	1.7	1.0	61.5
2004	22.3	12.6	56.6	34.2	2.9	8.4	1.9	1.2	62
2005	27.2	14.3	52.6	48.7	2.7	5.6	2.3	1.4	62.5
2006	32.2	15.5	48	57.1	2.5	4.4	2.9	1.8	63.1
2007	39.5	20.2	51.3	63.5	3.4	5.3	3.5	2.2	63.7
2008	53.8	27.6	51.3	82	2.7	3.3	5	3.2	64
2009	47.2	24.1	51.1	48.5	3.4	6.9	4.8	3.4	70.8
2010	46.7	20.3	43.4	62	4.9	7.9	5.1	2.8	54.3
2011	48.5	18	37.1	77.6	4.1	5.3	5.3	2.5	46.1
2012	45.8	16.4	35.8	77.1	5.3	6.8	6	2.6	43.5
2013	49.1	20.1	40.9	69.7	4.7	6.7	5.9	2.8	47.7
2014	43.5	16.7	38.3	64.6	4.6	7	6.5	3	47.1
2015	43.9	22.5	51.3	38.5	3.8	9.9	6	3	49.6
2016	34.4	9	26.1	33.4	3.4	10.1	5.8	2.9	49.7
2017	37.2	11.6	31.2	37.9	2.7	7.2	6.2	3.1	49.3
2018	47.4	19.8	41.8	44.5	3.6	8.2	7.1	4.3	60.3
متوسط	36.1	16.5	48.4	48.9	3.2	6.8	4.3	2.3	56.7
الحد الادنى	16.1	9.0	26.1	20.1	1.0	3.3	1.6	1.0	43.5
الحد الأقصي	53.8	27.6	71.7	82.0	5.3	10.8	7.1	4.3	70.8

المصدر: الباحثان بالاعتماد علي احصاءات البنك الدولي، سنوات مختلفة.

ويتضح من الجدول السابق: أن مصر تتفوق من ناحية التنوع التصديري، فكلما زادت نسبة الصادرات الخدمية وقلت نسبة الصادرات السلعية دل علي مقدار التنوع والكفاءة وزيادة القدرة علي المنافسة في التصدير، لأن من سمات الدول المتقدمة ارتفاع نسبة الصادرات الخدمية وانخفاض نسبة الصادرات السلعية ذلك من سمات الدول المتقدمة، والعكس تماماً، **حيث** أن مصر تحتل المرتبة الأولي بالنسبية للصادرات الخدمية بنسبة تتراوح من (26,1%-71,7%)، ثم أثيوبيا في المرتبة الثانية بنسبة تتراوح من (43,5%- 70,8%)، وأخيراً الجزائر بنسبة (3,3%- 10,8%).

6- الأهمية النسبية لصادرات السلع المصنعة إلي الصادرات السلعية في مصر والجزائر وأثيوبيا:

ويتضح ذلك من الجدول التالي:

جدول (5)

الأهمية النسبية لصادرات السلع المصنعة إلي الصادرات السلعية في مصر والجزائر وأثيوبيا

"%"

السنة	الصادرات الصناعية في مصر			الصادرات الصناعية في الجزائر			الصادرات الصناعية في أثيوبيا		
	الصادرات السلعية مليار$	صادرات السلع المصنعة	% من الصادرات السلعية	الصادرات السلعية مليار$	صادرات السلع المصنعة	% من الصادرات السلعية	الصادرات السلعية مليار$	صادرات السلع المصنعة	% من الصادرات السلعية
2000	5.3	2	38.4	22	0.51	2.3	0.9	0.07	7.9
2001	4.8	1.6	32.7	19.1	0.55	2.9	0.7	0.06	8
2002	5.5	2	35.4	18.8	0.61	3.2	0.6	0.05	8.2
2003	7.4	2.3	31	23.2	0.49	2.1	0.6	0.05	8.5
2004	9.7	2.9	30.5	31.3	0.63	2	0.6	0.05	8.7
2005	12.9	3.1	23.6	46	0.61	1.3	0.8	0.07	8.8
2006	16.7	3.6	21.2	54.6	0.66	1.2	1	0.09	9
2007	19.2	3.6	18.8	60.2	0.92	1.5	1.2	0.11	9
2008	26.2	9.6	36.5	79.3	1.29	1.6	1.6	0.14	8.8
2009	23.1	10.1	43.8	45.2	0.71	1.6	1.6	0.14	8.7
2010	26.4	11.5	43.4	57.1	1.02	1.8	2.3	0.21	8.9
2011	30.5	13.8	45.1	73.5	1.49	2	2.9	0.3	10.4
2012	29.4	13.4	45.5	71.9	1.55	2.2	3.4	0.3	8.8
2013	29	14.1	48.7	65	1.61	2.5	3.1	0.27	8.6
2014	26.9	13.8	51.5	60.1	2.1	3.5	3.4	0.23	6.8
2015	21.3	11.3	52.9	34.7	1.61	4.7	3.1	0.22	7.3

السنة	الصادرات الصناعية في مصر			الصادرات الصناعية في الجزائر			الصادرات الصناعية في أثيوبيا		
	الصادرات السلعية مليار$	صادرات السلع المصنعة	% من الصادرات السلعية	الصادرات السلعية مليار$	صادرات السلع المصنعة	% من الصادرات السلعية	الصادرات السلعية مليار$	صادرات السلع المصنعة	% من الصادرات السلعية
2016	25.5	13.7	53.9	30	1.39	4.6	2.9	0.37	12.5
2017	25.6	13.7	53.6	35.2	1.5	4.3	3.2	0.39	12.2
2018	27.6	14.3	51.7	40.9	1.8	4.4	2.8	0.34	12
متوسط	19.6	8.4	39.9	45.7	1.1	2.6	1.9	0.2	9.1
الحد الادنى	4.8	1.6	18.8	18.8	0.5	1.2	0.6	0.1	6.8
الحد الأقصي	30.5	14.3	53.9	79.3	2.1	4.7	3.4	0.4	12.5

المصدر: الباحثان بالاعتماد علي احصاءات البنك الدولي، سنوات مختلفة.

ويتضح من الجدول السابق: أن مصر تحتل المرتبة الأولي من ناحية نسبة صادرات السلع المصنعة إلي إجمالي الصادرات السلعية، فتراوحت من (18,8%-53,9%)، ويدل هذا علي مقدار التطور في الصادرات المصرية، لأنها تعتمد علي السلع المصنعة أكثر من السلع الخام، ثم تأتي أثيوبيا في المرتبة الثانية بنسبة تتراوح من (6,8%-12,5%)، وأخيراً الجزائر في المرتبة الثالثة بنسبة تتراوح من (1,2%- 4,7%).

7- الأهمية النسبية لصادرات التكنولوجيا المتقدمة إلي صادرات السلع المصنعة في مصر والجزائر وأثيوبيا:

ويبين ذلك **الجدول التالي**:

جدول (6)

الأهمية النسبية لصادرات التكنولوجيا المتقدمة إلي صادرات السلع المصنعة في مصر والجزائر وأثيوبيا "%"

السنة	صادرات التكنولوجيا المتقدمة في مصر			صادرات التكنولوجيا المتقدمة في الجزائر			صادرات التكنولوجيا المتقدمة في أثيوبيا		
	صادرات السلع المصنعة	صادرات تكنولوجيا مليار	% من صادرات السلع	صادرات السلع المصنعة	صادرات تكنولوجيا مليار	% من صادرات السلع	صادرات السلع المصنعة	صادرات تكنولوجيا مليار	% من صادرات السلع المصنعة
2000	2	0.02	1.2	0.51	0.004	0.8	0.07	0.005	7
2001	1.6	0.02	1.1	0.55	0.004	0.77	0.06	0.004	6.5
2002	2	0.02	1.09	0.61	0.005	0.75	0.05	0.003	6.3
2003	2.3	0.02	1.07	0.49	0.004	0.75	0.05	0.003	6.1
2004	2.9	0.03	1.05	0.63	0.005	0.76	0.05	0.003	6
2005	3.1	0.03	1.05	0.61	0.005	0.75	0.07	0.004	5.9

السنة	صادرات التكنولوجيا المتقدمة في مصر			صادرات التكنولوجيا المتقدمة في الجزائر			صادرات التكنولوجيا المتقدمة في أثيوبيا		
	صادرات السلع المصنعة	صادرات تكنولوجيا مليار	% من صادرات السلع	صادرات السلع المصنعة	صادرات تكنولوجيا مليار	% من صادرات السلع	صادرات السلع المصنعة	صادرات تكنولوجيا مليار	% من صادرات السلع المصنعة
2006	3.6	0.04	1.04	0.66	0.005	0.73	0.09	0.005	5.8
2007	3.6	0.04	1.03	0.92	0.007	0.75	0.11	0.006	5.7
2008	9.6	0.1	1.03	1.29	0.007	0.74	0.14	0.009	6
2009	10.1	0.08	0.83	0.71	0.009	0.67	0.14	0.006	4
2010	11.5	0.1	0.91	1.02	0.005	0.65	0.21	0.009	4.5
2011	13.8	0.13	0.97	1.49	0.005	0.53	0.3	0.007	2.2
2012	13.4	0.08	0.59	1.55	0.004	0.24	0.3	0.009	3.2
2013	14.1	0.07	0.51	1.61	0.002	0.14	0.27	0.007	2.8
2014	13.8	0.17	1.22	2.1	0.003	0.2	0.23	0.02	8.8
2015	11.3	0.08	0.75	1.61	0.004	0.19	0.22	0.013	5.8
2016	13.7	0.05	0.38	1.39	0.003	0.16	0.37	0.021	5.8
2017	13.7	0.07	0.53	1.5	0.005	0.35	0.39	0.022	5.8
2018	14.3	0.13	0.88	1.8	0.009	0.6	0.34	0.02	5.9
متوسط	8.442	0.068	0.907	1.108	0.005	0.554	0.182	0.009	5.479
الحد الادنى	1.600	0.018	0.380	0.490	0.002	0.140	0.050	0.003	2.200
الحد الأقصى	14.300	0.170	1.220	2.100	0.009	0.800	0.390	0.022	8.800

المصدر: الباحثان بالاعتماد علي احصاءات البنك الدولي، سنوات مختلفة.

ويتضح من الجدول السابق، **ما يلي:**

أ- بالنسبة للقيم المطلقة لصادرات التكنولوجيا المتقدمة:

تحتل مصر المرتبة الأولي من ناحية قيم صادرات التكنولوجيا المتقدمة بقيم تراوحت من (0.018-0.17) مليار دولار، ثم تأتي أثيوبيا في المرتبة الثانية بقيم تراوحت من (0,003 -0,022) مليار دولار وأخيراً الجزائر في المرتبة الثالثة بقيم تتراوح من (0,002 -0,009).

ب- بالنسبة لنسب صادرات التكنولوجيا المتقدمة إلي صادرات السلع المصنعة:

تحتل أثيوبيا المرتبة الأولي بنسبة تراوحت من (2,2%-8,8%)، ثم مصر تحتل المرتبة الثانية بنسبة تراوحت من (0,38%-1,22%)، وأخيراً الجزائر في المرتبة الثالثة بنسبة تراوحت من (0,14% -0,8%).

8- الأهمية النسبية لقيمة (النفط+الغاز) المنتج لإجمالي الصادرات في مصر والجزائر وأثيوبيا:

جدول (7)

الأهمية النسبية لقيمة (النفط+الغاز) المنتج لإجمالي الصادرات في مصر والجزائر وأثيوبيا "%"

السنة	مصر			الجزائر			أثيوبيا		
	اجمالي الصادرات مليار	صادرات نفط وغاز مليار	نسبة صادرات نفط وغاز من	اجمالي الصادرات مليار	صادرات نفط وغاز مليار	نسبة صادرات نفط وغاز من	اجمالي الصادرات مليار	صادرات نفط وغاز مليار	نسبة صادرات نفط وغاز من الصادرات%
2000	16.2	6.9	42.5	23.1	13.2	57.4	1.8	0	0
2001	17.1	5.7	33.5	20.1	11.8	58.8	1.6	0	0
2002	16.1	5.7	35.5	20.2	12.3	60.9	1.6	0	0
2003	18.1	6.8	37.8	26.0	15.7	60.6	1.7	0	0
2004	22.3	8.5	38.0	34.2	21.2	62.1	1.9	0	0
2005	27.2	12.6	46.3	48.7	34.0	69.9	2.3	0	0
2006	32.2	15.8	49.2	57.1	41.0	71.9	2.9	0	0
2007	39.5	17.5	44.4	63.5	44.4	69.9	3.5	0	0
2008	53.8	24.3	45.2	82	58.8	71.7	5	0	0
2009	47.2	15.6	33.2	48.5	34.5	71.0	4.8	0	0
2010	46.7	19.5	41.7	62	42.9	69.2	5.1	0	0
2011	48.5	28.3	58.3	77.6	62.6	80.7	5.3	0	0
2012	45.8	29.1	63.5	77.1	63.8	82.7	6	0	0
2013	49.1	27.8	56.7	69.7	58.8	84.5	5.9	0	0
2014	43.5	24.9	57.3	64.6	52.1	80.6	6.5	0	0
2015	43.9	12.2	27.9	38.5	26.5	68.9	6	0	0
2016	34.4	8.8	25.5	33.4	19.3	57.8	5.8	0	0
2017	37.2	11.3	30.4	37.9	24.3	64.0	6.2	0	0
2018	47.4	12.5	26.4	44.5	25.4	57.0	7.1	0	0
متوسط	36.1	15.5	41.8	48.9	34.9	68.4	4.3	0	0
الحد الادنى	16.1	5.7	25.5	20.1	11.8	57.0	1.6	0	0
الحد الأقصي	53.8	29.1	63.5	82.0	63.8	84.5	7.1	0	0

المصدر: الباحثان بالاعتماد علي احصاءات البنك الدولي، سنوات مختلفة.

ويتضح من تحليل بيانات الجدول السابق: أن الجزائر تحتل المرتبة الأولي من حيث الأهمية النسبية لصادرات المواد الخام (النفط والغاز) بنسبة تراوحت من (57%-84,5%)، ثم مصر في المرحلة الثانية بنسبة تراوحت من (25,5%-63,5%)، ولكن لا تنتج أثيوبيا نفط أو غاز.

9- مقارنة درجة الإنفتاح الاقتصادي[1] في مصر والجزائر وأثيوبيا:

يبين ذلك الجدول التالي:

جدول (8):

مقارنة درجة الإنفتاح الاقتصادي في مصر والجزائر وأثيوبيا"%"

السنة	مصر			الجزائر			أثيوبيا		
	اجمالي الناتج مليار دولار	الصادرات +الواردات مليار	نسبة الإنفتاح الاقتصادي%	اجمالي الناتج مليار	الصادرات +الواردات مليار دولار	نسبة الإنفتاح الاقتصادي%	اجمالي الناتج مليار	الصادرات +الواردات مليار دولار	نسبة الإنفتاح الاقتصادي %
2000	99.8	39	39	54.8	34.4	62.9	8.2	5.8	70.7
2001	97.6	38.9	39.8	54.7	32.1	58.7	8.2	5.7	69.5
2002	87.9	36	41	56.8	34.7	61.1	7.9	5.6	70.9
2003	82.9	38.3	46.2	67.9	42.2	62.1	8.6	6	69.8
2004	78.8	45.6	57.8	85.3	56.1	65.7	10.1	6.9	68.3
2005	89.7	56.5	63	103.2	73.6	71.3	12.4	8.1	65.3
2006	107.5	66.1	61.5	117	82.8	70.7	15.3	9.7	63.4
2007	130.5	84.9	65.1	135	97.1	71.9	19.7	11.5	58.4
2008	162.8	116.7	71.7	171	131.1	76.7	27.1	13.5	49.8
2009	189	106.9	56.6	137.2	97.9	71.3	32.4	13.8	42.6
2010	218.9	104.9	47.9	161.2	112.6	69.9	29.9	14.7	49.2
2011	236	106.8	45.3	200	135	67.5	32	15.4	48.1
2012	279.4	113.7	40.7	209.1	136.7	65.4	43.3	19.7	45.5
2013	288.6	116.5	40.4	209.8	133.4	63.6	47.6	19.8	41.6
2014	305.5	112.8	36.9	213.8	132.9	62.1	55.6	22.7	40.8
2015	332.7	115.9	34.8	166	99.1	59.7	64.6	25.6	39.6
2016	332.9	100.7	30.2	160	89.5	55.9	74.3	25.9	34.9
2017	235.4	106.2	45.1	167.4	93.5	55.9	81.8	25.4	31.1
2018	250.9	121.1	48.3	173.8	100.7	58	84.4	26.3	31.2
متوسط	189.8	85.7	48.0	139.2	90.3	64.8	34.9	14.8	52.1
ادنى قيمة	78.8	36.0	30.2	54.7	32.1	55.9	7.9	5.6	31.1
أقصي	332.9	121.1	71.7	213.8	136.7	76.7	84.4	26.3	70.9

المصدر: الباحثان بالاعتماد علي احصاءات البنك الدولي، سنوات مختلفة.

[1]**درجة الانفتاح الاقتصادي** = [(الصادرات+ الواردات) ÷ إجمالي الناتج المحلي] X 100

يتضح من الجدول السابق: أن الجزائر تحتل المرتبة الأولي من ناحية الانفتاح الاقتصادي بنسبة تتراوح من (55,9%- 76,7%) ويرجع ذلك إلي أن كبر نسبة صادرات النفط والغاز إلي إجمالي صادراتها، ثم تأتي مصر في المرتبة الثانية بنسبة تتراوح من (30,2%-71,7%)، وأخيراً أثيوبيا بنسبة تتراوح من (31,1%-70,9%).

10- تطور النمو الاقتصادي والصادرات في مصر والجزائر وأثيوبيا:

يبين ذلك الجدول التالي:

جدول (9)
تطور النمو الاقتصادي والصادرات في مصر والجزائر وأثيوبيا

السنة	مصر		الجزائر		أثيوبيا	
	الصادرات مليار دولار	معدل النمو الاقتصادي%	الصادرات مليار دولار	معدل النمو الاقتصادي%	الصادرات مليار دولار	معدل النمو الاقتصادي%
2000	16.2	6.4	23.1	3.8	1.8	6.1
2001	17.1	3.5	20.1	3.0	1.6	8.3
2002	16.1	2.4	20.2	5.6	1.6	1.5
2003	18.1	3.2	26.0	7.2	1.7	2.2-
2004	22.3	4.1	34.2	4.3	1.9	13.6
2005	27.2	4.5	48.7	5.9	2.3	11.8
2006	32.2	6.8	57.1	1.7	2.9	10.8
2007	39.5	7.1	63.5	3.4	3.5	11.5
2008	53.8	7.2	82.0	2.4	5	10.8
2009	47.2	4.7	48.5	1.6	4.8	8.8
2010	46.7	5.1	62.0	3.6	5.1	12.6
2011	48.5	1.8	77.6	2.9	5.3	11.2
2012	45.8	2.2	77.1	3.4	6.0	8.6
2013	49.1	2.2	69.7	2.8	5.9	10.6
2014	43.5	2.9	64.6	3.8	6.5	10.3
2015	43.9	4.4	38.5	3.7	6.0	10.4
2016	34.4	4.3	33.4	3.2	5.8	9.4
2017	37.2	4.2	37.9	1.3	6.2	9.5
2018	47.4	5.3	44.5	1.4	7.1	6.8
متوسط	36.1	4.3	48.9	3.4	4.3	9.0
الحد الادنى	16.1	1.8	20.1	1.3	1.6	2.2-
الحد الأقصي	53.8	7.2	82.0	7.2	7.1	13.6

المصدر: الباحثان بالاعتماد علي احصاءات البنك الدولي، سنوات مختلفة.

ويتضح من الجدول السابق أن هناك علاقة طردية بين الصادرات والنمو الاقتصادي في الدول الثلاث، كما أثرت الأحداث الاقتصادية العالمية علي النمو الاقتصادي وعلي الصادرات في الدول الثلاث، **كما يلي:**

أ- خلال عامي (2008-2009) والأزمة المالية العالمية:

تراجعت الصادرات المصرية من 53,8 مليار دولار في عام 2008 إلي 47,2 مليار دولار في عام 2009، وصاحبها تراجع معدل النمو الاقتصادي من 7,2% في عام 2008 إلي 4,7% في عام 2009، تراجعت الصادرات الجزائرية من 82 مليار دولار في عام 2008 إلي 48,5 مليار دولار في عام 2009، وصاحبها تراجع معدل النمو الاقتصادي من 2,4% في عام 2008 إلي 1,6% في عام 2009، تراجعت الصادرات الأثيوبية من5 مليار دولار في عام 2008 إلي 4,8 مليار دولار في عام 2009، وصاحبها تراجع معدل النمو الاقتصادي من 10,8% في عام 2008 إلي 8,8% في عام 2009.

ب- خلال عامي (2010-2012) وأحداث 2011:

تراجعت الصادرات المصرية من 46,7 مليار دولار عام 2010 إلي 45,8 مليار دولار عام 2012، وصاحبها تراجع معدل النمو من 5,1% عام 2010 إلي 2,2% عام 2012، بسبب أحداث 2011.

ج- خلال الفترة (2014-2016) وإنهيار أسعار النفط:

تراجعت الصادرات المصرية من 43,5 مليار دولار في عام 2014 إلي 34,4 مليار دولار في عام 2016، وصاحبها تراجع معدل النمو الاقتصادي من 4,4% في عام 2015 إلي 4,3% في عام 2016، وتراجعت الصادرات الجزائرية من 64,6 مليار دولار في عام 2014 إلي 33,4 مليار دولار في عام 2016، وصاحبها تراجع معدل النمو الاقتصادي من 3,8% في عام 2014 إلي 3,2% في عام 2016، وتراجعت الصادرات الأثيوبية من 6,5 مليار دولار في عام 2014 إلي 5,8 مليار دولار في عام 2016، وصاحبها تراجع معدل النمو الاقتصادي من 10,3% في عام 2014 إلي 9,4% في عام 2016.

سادساً: قياس أثر الصادرات علي النمو الاقتصادي في مصر والجزائر وأثيوبيا:

تم قياس أثر الصادرات على النمو الاقتصادى في مصر والجزائر وأثيوبيا من خلال النموذج **التالى:**

$$Y_{Eg}/Y_{AL}/Y_{Eth} = a_0 + a_1X_1 + a_2x_2 + a_3X_3 + a_4x_4$$

- **المتغير التابع:**

$Y_{Eg}/Y_{AL}/Y_{Eth}$: معدل النمو الاقتصادي في مصر والجزائر وأثيوبيا.

- **المتغرات المستقلة:**

Eg_1 / AL_1/ Eth_1: الصادرات السلعية ، في مصر والجزائر وأثيوبيا **(X_1)**

Eg_2 / AL_2/ Eth_2: الصادرات الخدمية ، في مصر والجزائر وأثيوبيا **(X_2)**

Eg_3 / AL_3/ Eth_3: الواردات ، في مصر والجزائر وأثيوبيا **(X_3)**

Eg_4 / AL_4/ Eth_4: درجة الانفتاح الاقتصادي = [(الصادرات+ الواردات) ÷ إجمالي الناتج المحلي] * 100 ، في مصر والجزائر وأثيوبيا

1- بالنسبة لمصر:

تبين من التحليل الإحصائي أن الشكل الخطى هو الأفضل فى تمثيل العلاقة بين متغيرات الدراسة، وكانت النتائج **كالآتى**[1]:

$$Y_{Eg} = -2.18 + 0.245\ Eg_1 + 0.04\ Eg_2 + 0.115\ Eg_3 + 0.131\ Eg_4$$

Sigt = (0.279) (0.040) (0.000) (0.052) (0.008)

$F = 4.061$ Sigf = 0.032 $R^2 = 73.3\%$

D.W = 1.874 { d.w(N=19 , K= 4) : du= 1.848 dl=0.859}

ويتبين من النتائج السابقة، **الآتى**:

أ- من الناحية الاقتصادية:

جاءت معظم النتائج متفقة مع افتراضات النظرية الاقتصادية، حيث جاءت العلاقة طردية بين الصادرات السلعية **(Eg_1)**، الصادرات الخدمية **(Eg_2)**، ودرجة الانفتاح الاقتصادي**(Eg_4)** كمتغيرات مستقلة وبين معدل النمو الاقتصادي **(Y_{Eg})** كمتغير تابع.

وجاءت العلاقة غير متوافقة مع النظرية الاقتصادية فكانت طردية بين الواردات**(Eg_3)** ومعدل النمو الاقتصادي **(Y_{Eg})** كمتغير تابع، ويمكن تفسير ذلك بأن الواردات كانت في معظمها لأغراض إنتاجية وليست استهلاكية.

(1) الملحق، ص ص 32-34.

ب- من الناحية الإحصائية:

- جاءت قيمة معامل التحديد (R^2)= 73.3%، أي أن المتغيرات المستقلة تفسر 73.3% من التغير في معدل النمو الاقتصادي، والباقي 26.7% يرجع لمتغيرات أخرى، كما جاءت معاملات الانحدار للمتغيرات المستقلة معنوية، حيث جاءت Sigt أقل من 5%، ما عدا ثابت المعادلة، حيث جاءت غير معنوية حيث جاءت Sigt أكبر من 5%، كما جاءت العلاقة الخطية معنوية، حيث جاء Sigf حيث بلغت 0.022 Sigf وهى أقل من 5%. وهذا الاتساق فى النتائج يدلل على عدم وجود مشكلة الازدواج الخطى.

- بلغت قيمة D.W = 1.874 ، وهى أكبر من الحد الأعلي والذى يبلغ 1.848، مما يدلل على عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتى بين الأخطاء.

2- بالنسبة للجزائر:

تبين من التحليل الإحصائي أن الشكل اللوغاريتمى هو الأفضل فى تمثيل العلاقة بين متغيرات الدراسة، وكانت النتائج **كالآتى**[1]:

$$\mathbf{LnY_{AL}} = 3.387 + 0.303\ \mathbf{LnAL_1} + 1.098\ \mathbf{LnAL_2} - 0.929\ \mathbf{LnAL_3} + 0.243\ \mathbf{LnAL_4}$$

Sigt = (0.655) (0.001) (0.015) (0.042) (0.003)

F= 3.416 Sigf = 0.038 $\mathbf{R^2}$= 70.3%

D.W = 1.932 { d.w(N=19 , K= 4) : du= 1.848 dl=0.859**}**

ويتبين من النتائج السابقة، **الآتى**:

أ- من الناحية الاقتصادية:

جاءت جميع النتائج متفقة مع افتراضات النظرية الاقتصادية، حيث جاءت العلاقة طردية بين الصادرات السلعية **(AL_1)**، الصادرات الخدمية **(AL_2)**، ودرجة الانفتاح الاقتصادي**(AL_4)** كمتغيرات مستقلة وبين معدل النمو الاقتصادي **(Y_{AL})** كمتغير تابع.

كما جاءت العلاقة متوافقة مع النظرية الاقتصادية فكانت عكسية بين الواردات**(AL_3)** ومعدل النمو الاقتصادي **(Y_{AL})** كمتغير تابع .

(1) الملحق، ص ص 32-34.

ب- من الناحية الإحصائية:

- جاءت قيمة معامل التحديد (R^2)= 70.3%، أي أن المتغيرات المستقلة تفسر 70.3% من التغير في معدل النمو الاقتصادي، والباقي 29.7% يرجع لمتغيرات أخرى، كما جاءت معاملات الانحدار للمتغيرات المستقلة معنوية، حيث جاءت Sigt أقل من 5%، ما عدا ثابت المعادلة، حيث جاءت غير معنوية حيث جاءت Sigt أكبر من 5%، كما جاءت العلاقة معنوية حيث بلغت Sigf 0.038 وهى أقل من 5%. وهذا الاتساق فى النتائج يدلل على عدم وجود مشكلة الازدةاج الخطى.

بلغت قيمة D.W = 1.932 ، وهى أكبر من الحد الأعلي والذى يبلغ 1.848، مما يدلل على عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتى بين الأخطاء.

3- بالنسبة لأثيوبيا:

تبين من التحليل الإحصائي أن الشكل اللوغاريتمى هو الأفضل فى تمثيل العلاقة بين متغيرات الدراسة، وكانت النتائج **كالآتى**[1]:

$$\mathbf{LnYEth} = 0.466 + 0.254\ \mathbf{LnEth_1} + 0.841\ \mathbf{LnEth_2} - 0.244\ \mathbf{LnEth_3} + 0.355\ \mathbf{LnEth_4}$$

Sigt = (0.044) (0.028) (0.008) (0.006) (0.035)

F= 1.320 Sigf = 0.010 $\mathbf{R^2}$= 52.3%

D.W = 1.908 { d.w(N=19 , K= 4) : du= 1.848 dl=0.859}

ويتبين من النتائج السابقة، **الآتى**:

أ- من الناحية الاقتصادية:

جاءت جميع النتائج متفقة مع افتراضات النظرية الاقتصادية، حيث جاءت العلاقة طردية بين الصادرات السلعية **(Eth_1)**، الصادرات الخدمية **(Eth_2)**، ودرجة الانفتاح الاقتصادي،**(Eth_4)** كمتغيرات مستقلة وبين معدل النمو الاقتصادي (Y_{Eth}) كمتغير تابع.

كما جاءت العلاقة متوافقة مع النظرية الاقتصادية فكانت عكسية بين الواردات**(Eth_3)** ومعدل النمو الاقتصادي (Y_{Eth}) كمتغير تابع.

(1) الملحق، ص ص 32-34.

ب- من الناحية الإحصائية:

- جاءت قيمة معامل التحديد (R^2)= 52.3%، أي أن المتغيرات المستقلة تفسر 52.3% من التغير في معدل النمو الاقتصادي، والباقي 47.7% يرجع لمتغيرات أخرى، كما جاءت معاملات الانحدار للمتغيرات المستقلة معنوية، حيث جاءت Sigt أقل من 5%، كما جاء ثابت المعادلة معنوي أيضا، كما جاءت العلاقة معنوية، حيث بلغت Sigf 0.010 وهى أقل من 5%. وهذا الاتساق فى النتائج يدلل على عدم وجود مشكلة الازدةاج الخطى.

بلغت قيمة D.W = 1.908 ، وهى أكبر من الحد الأعلي والذى يبلغ 1.848، مما يدلل على عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتى بين الأخطاء.

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج:

تبين من نتائج البحث صحة الفرض البحثي **القائل**:

"توجد علاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي في مصر والجزائر وأثيوبيا":

حيث جاءت العلاقة طردية في مجملها بين الصادرات ومعدل النمو الاقتصادي، وإن تباينت من دولة لأخري، **كما يلي:**

1- بالنسبة لمصر:

تبين من التحليل أن الشكل الخطى هو الأفضل فى تمثيل العلاقة بين متغيرات الدراسة، **كالآتى**[1]:

$$Y_{Eg} = -2.18 + 0.245\ Eg_1 + 0.04\ Eg_2 + 0.115\ Eg_3 + 0.131\ Eg_4$$

أ- من الناحية الاقتصادية: جاءت معظم النتائج متفقة مع افتراضات النظرية الاقتصادية، حيث جاءت العلاقة طردية بين الصادرات السلعية **(Eg_1)**، الصادرات الخدمية **(Eg_2)**، ودرجة الانفتاح الاقتصادي **(Eg_4)**. كمتغيرات مستقلة وبين معدل النمو الاقتصادي **(Y_{Eg})** كمتغير تابع.

وجاءت العلاقة غير متوافقة مع النظرية الاقتصادية فكانت طردية بين الواردات**(Eg_3)** ومعدل النمو الاقتصادي **(Y_{Eg})**، ويمكن تفسير ذلك بأن معظم الواردات كانت لأغراض إنتاجية وليست استهلاكية.

ب- من الناحية الإحصائية: جاءت قيمة معامل التحديد (R^2) =73.3%، أي أن المتغيرات المستقلة تفسر 73.3% من التغير في معدل النمو الاقتصادي، والباقي 26.7% يرجع لمتغيرات أخرى، كما جاءت معاملات الانحدار للمتغيرات المستقلة معنوية، حيث جاءت Sigt أقل من 5%، ما عدا ثابت المعادلة حيث جاءت غير معنوية، حيث جاءت Sigt أكبر من 5%، كما جاءت العلاقة الخطية معنوية، حيث جاء Sigf، حيث بلغت Sigf 0.022 وهى أقل من 5%. وهذا الاتساق فى النتائج يدلل على عدم وجود مشكلة الازدواج الخطى.

كما بلغت قيمة D.W = 1.874، وهى أكبر من الحد الأعلي والذى يبلغ 1.848، مما يدلل على عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتى بين الاخطاء.

([1]) الملحق، ص ص 32-34.

2- بالنسبة للجزائر:

تبين من التحليل أن الشكل اللوغاريتمى هو الأفضل فى تمثيل العلاقة بين متغيرات الدراسة، **كالآتى**[1]:

$$\mathbf{LnY_{AL}} = 3.387 + 0.303\ \mathbf{LnAL_1} + 1.098\ \mathbf{LnAL_2} - 0.929\ \mathbf{LnAL_3} + 0.243\ \mathbf{LnAL_4}$$

أ- من الناحية الاقتصادية: جاءت جميع النتائج متفقة مع افتراضات النظرية الاقتصادية، حيث جاءت العلاقة طردية بين الصادرات السلعية **(AL_1)**، الصادرات الخدمية **(AL_2)**، ودرجة الانفتاح الاقتصادي **(AL_4)**. كمتغيرات مستقلة وبين معدل النمو الاقتصادي (Y_{AL}) كمتغير تابع.

كما جاءت العلاقة متوافقة مع النظرية الاقتصادية فكانت عكسية بين الواردات **(AL_3)** ومعدل النمو الاقتصادي (Y_{AL}) كمتغير تابع.

ب- من الناحية الإحصائية: جاءت قيمة معامل التحديد (R^2) =70.3%، أي أن المتغيرات المستقلة تفسر 70.3% من التغير في معدل النمو الاقتصادي، والباقي 29.7% يرجع لمتغيرات أخرى، كما جاءت معاملات الانحدار للمتغيرات المستقلة معنوية، حيث جاءت Sigt أقل من 5%، ما عدا ثابت المعادلة حيث جاءت غير معنوية حيث جاءت Sigt أكبر من 5%، كما جاءت العلاقة معنوية حيث بلغت Sigf 0.038 وهى أقل من 5%. وهذا الاتساق فى النتائج يدلل على عدم وجود مشكلة الازدواج الخطى.

كما بلغت قيمة D.W = 1.932، وهى أكبر من الحد الأعلي والذى يبلغ 1.848، مما يدلل على عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتى بين الأخطاء.

3- بالنسبة لأثيوبيا:

تبين من التحليل أن الشكل اللوغاريتمى هو الأفضل فى تمثيل العلاقة بين متغيرات الدراسة، **كالآتى**[2]:

$$\mathbf{LnYEth} = 0.466 + 0.254\ \mathbf{LnEth_1} + 0.841\ \mathbf{LnEth_2} - 0.244\ \mathbf{LnEth_3} + 0.355\ \mathbf{LnEth_4}$$

ويتبين من النتائج السابقة، **الآتى**:

([1]) الملحق، ص ص 32-34.
([2]) الملحق، ص ص 32-34.

أ- من الناحية الاقتصادية: جاءت جميع النتائج متفقة مع افتراضات النظرية الاقتصادية، حيث جاءت العلاقة طردية بين الصادرات السلعية **(Eth_1)**، الصادرات الخدمية **(Eth_2)**، ودرجة الانفتاح الاقتصادي،**(Eth_4)** كمتغيرات مستقلة وبين معدل النمو الاقتصادي **(Y_{Eth})** كمتغير تابع.

كما جاءت العلاقة متوافقة مع النظرية الاقتصادية فكانت عكسية بين الواردات **(Eth_3)** ومعدل النمو الاقتصادي **(Y_{Eth})** كمتغير تابع.

ب- من الناحية الإحصائية: جاءت قيمة معامل التحديد (R^2) =52.3%، أي أن المتغيرات المستقلة تفسر 52.3% من التغير في معدل النمو الاقتصادي، والباقي 47.7% يرجع لمتغيرات أخرى، كما جاءت معاملات الانحدار للمتغيرات المستقلة معنوية، حيث جاءت Sigt أقل من 5%، كما جاء ثابت المعادلة معنوي أيضا، كما جاءت العلاقة معنوية، حيث بلغت Sigf 0.010 وهى أقل من 5%، وهذا الاتساق فى النتائج يدلل على عدم وجود مشكلة الازدةاج الخطى.

كما بلغت قيمة D.W = 1.908، وهى أكبر من الحد الأعلي والذى يبلغ 1.848، مما يدلل على عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتى بين الأخطاء.

ثانياً: التوصيات:

تتمثل أهم هذه التوصيات في **الآتى:**

1- ضرورة زيادة الإهتمام بالصادرات عامة والصادرات غير السلعية، لما لها من أثر إيجابي علي النمو الإقتصادي، كذلك لتنويع مصادر الدخل وعدم الإعتماد علي صادرات المواد الخام.

3- تركيز الجهود نحو تنويع القاعدة الاقتصادية، وعلى وجه الخصوص القاعدة الصناعية والخدمية، لما لها من تأثير إيجابي في الميزان التجاري.

4- زيادة فاعلية المؤسسات المخصصة لتطوير وتنمية قطاع الصادرات، حيث يتطلب تركيز جهودها في مجال إعداد الدراسات والسياسات التي تحفز تنمية الصادرات.

5- الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات في زيادة وتفعيل دور المنشآت المخصصة لدعم الصادرات، حيث يتطلب ذلك التحول نحو النظم الإلكترونية الحديثة لحصول الشركات والمؤسسات في القطاعات الاقتصادية الرئيسية على الخدمات والدعم الذي يساهم في تطوير الصادرات.

6- ضرورة الاستقرار السياسي والاقتصادي (السياسة النقدية والمالية) لأن ذلك سيجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، واللازمة لخطط التنمية المصحوبة بالتكنولوجيا المتقدمة والتي ستؤدي إلى وجود صناعات قوية تتمتع بقدرة عالية على المنافسة في الأسواق العالمية.

8- دراسة الأسواق الدولية ومعرفة احتياجاتها من السلع المختلفة، وتحديد مدى إمكانية إنتاج تلك السلع محليا بنفس مستوى الجودة المطلوبة للقيام بتصديرها إلى تلك الأسواق فيما بعد.

9- ضرورة الاستفادة من التجارب الناجحة في مجال تنمية الصادرات كالتجربة الماليزية والكورية والصينية.

المراجـــع

أولاً: المراجع العربية:

١. أحمد الأشقر، **الإقتصاد الكلى**، (عمان: دار الثقافة ، ط1، 2007).

٢. بسام الحجار، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات، ط1، 2003).

٣. ثريا حسن صديق، **العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي تجربة المملكة العربية السعودية وجمهورية السودان (دراسة قياسية)، رسالة ماجستير**، (جامعة الملك سعود: كلية العلوم الادارية، 2004).

٤. حسين فتح الله، **التنمية المستقلة المتطلبات والاستراتيجيات والنتائج**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 1999).

٥. حشمت عبد الحميد، **دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة** في الجزائر، رسالة ماجستير، (الجزائر: جامعة بسكرة، كلية الاقتصاد، 2013).

٦. خالد بن جلول، **آثر ترقية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي" دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1970- 2006)**،رسالة ماجستير (الجزائر: جامعة، 2006).

٧. ساميه سرحان، **آثر السياسة البيئية على القدرات التنافسية لصادرات الدول النامية: دراسة للآثار المتوقعة على تنافسية الصادرات الجزائرية**، رسالة ماجستير، (الجزائر: جامعة فرحات عباس ، 2011).

٨. سليم بوكزاطة، **المنظمة العالمية للتجارة والامكانيات المتاحة لتنمية صادرات الدول النامية، رسالة ماجستير**، (جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2002).

٩. سميرة بوالعام، **أثر تطور الصادرات على التنمية الاقتصادية – حالة الجزائر**، رسالة ماجستير، (جامعة الجزائر: كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، 2001).

١٠. عابد ابن عابد العبدلى ، تقدير أثر الصادرات على النمو الاقتصادى فى الدول الاسلامية : دراسة تحليلية قياسية، **مركز** صالح **عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي بجامعة الأزهر، السنة التاسعة، عدد (27)، 2005.**

١١. عبد الحميد محبوب، **مجلة الاقتصاد الإسلامى، عدد 107** ، مايو 1990 ، بنك دبى الاسلام.

١٢. عبد الرزاق بن هارون، **استراتيجية ترقية الصادرات غير النفطية وأثرها علي النمو الاقتصادي في الجزائر**، رسالة ماجستير، (الجزائر: جامعة قاصدي مرباح، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2013).

١٣. عبد الله بن سليمان السكران، **علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليج العربي (1970 – 1999)**، رسالة ماجستير، (جامعة الملك سعود: كلية الدراسات العليا، 201).

١٤. عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة**، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2009).

١٥. عبود زرقين وشوقي جبارى، **مشكلة إختيار استراتيجيات التنمية البديلة بين الحاضر والمستقبل**، مداخلة ضمن الملتقى الوطنى الأول حول "التحولات السياسية وإشكالية التنمية فى الجزائر: الواقع والتحديات"، (الجزائر: جامعة حسيبة بن بو على، 16، 17 ديسمبر 2008.

١٦. عمرو محى الدين، **التخلف والتنمية**، (القاهرة: دار النهضة العربية ، 1997).

١٧. محمود حامد محمود عبد الرازق، **تكنولوجيا المعلومات وزيادة الصادرات ودعم التنمية الصناعية**، (القاهرة: مكتبة الحرية للنشر والتوزيع ، 2006).

١٨. محمود حسين وجدي، **نشاط التصدير والإنماء الاقتصادي البلدان النامية**، (الاسكندرية: دار الجامعات، 1993).

١٩. مصطفى بن ساحة، **اثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر" حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، رسالة ماجستير، (الجزائر: المركز الجامعي بغرداية، معهد العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، 2011).

٢٠. مصطفي بن ساحة، **أثر تنمية الصادرات غير النفطية علي النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، رسالة ماجستير، (الجزائر: المركز الجامعي بغرداية، معهد العلوم االقتصادية والتجارية، 2011).

٢١. مطهر عبد الملك، **الاتفاقية الخاصة بانشاء المنظمة العالمية للتجارة ودورها في تنمية التجارة الدولية**، (القاهرة: دار الكتب القانونية، 2006).

٢٢. معروف هوشيار، **تحليل الاقتصاد الدولي**، (الأردن: عمان، دار جرير للنشر والتوزيع، ط1، 2006).

٢٣. مولاى عبد القادر، **التصدير كإستراتيجية لتحقيق التنمية الإقتصادية – دراسة حالة الجزائر**، رسالة ماجستير، (جامعة الجزائر: كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، 2007).

٢٤. نهلة جلال محمود، **آثر التجارة الخارجية علي النمو الاقتصادي "دراسة مقارنة بين الصين ومصر"**، رسالة ماجستير، (جامعة الزقازيق: معهد الدراسات الأسيوية، 2016).

٢٥. وافي الحليس، **المنهج الاقتصادى فى التخطيط لنبى الله يوسف عليه السلام**، (الرياض:المؤلف، ط2، 1990).

٢٦. وصاف سعيدي، **أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في البلدان النامية الحوافز والعوائق**، رسالة دكتوراه، (جامعة الأغواط: كلية الاقتصاد، 2004).

٢٧. وصاف سعيدي، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنمية الصادرات مع الإشارة إلى حالة الجزائر** ، رسالة ماجستير، (جامعة الأغواط: كلية الاقتصاد، 2002).

٢٨. الوليد ميساوي قسوم، **دراسة اقتصادية وقياسية للصادرات الصناعية في الجزائر مع أخذ الفترة (2006-1978)**، رسالة ماجستير، (الجزائر: جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2008).

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1. Amin, S., Imperialism And Unequal Development ,**New York, Monthly Review, Press**, 1997.

2. Dodaro,1991,**"Comparative Advantage,Trade And Growth", World Development**".

3. Jin And Yu, 1996, **"Export-Led Growth And The Us Economy Another Look"**.

4. Marin, 1992," **The Export-Led Hypothesis Valid For Industrialized Countries?**".

5. Meier Gerald And D. Seers (Ed.S) ," **Pioneers Development** ", Oxford University Press,1994.

6. Papanck, Gustav F.," **Economic Development Theory**" , In Michael Todaro (Editor), The Struggle For Economic Development , 1993. Longman Ins, New York.

7. Perkins, D.H. Et Al, **"Economics Of Development**", 5 Th Edition, Chapters, W.W. Norton & Co., 2001.

8. Porter M. 2003 B**., Competitiveness And Economic Development Of Gulf And Middle Eastern Countries, Middle East Petrotech 2003**. Harvard Business School.

9. Taylor, Lance," **Structuralism Macroeconomics**", Basic .Inc ., New York, 1993.